بنك السلام
Al Salam Bank

20 YEARS عاماً

Written by You كُتِبَتْ بأيديكم

تقرير الاستدامة 2025

خاضع ومرخص كبنك تجزئة إسلامي من قبل مصرف البحرين المركزي

تقرير الاستدامة 2025

رسالة الرئيس التنفيذي للحوكمة

إن تقارير الاستدامة، في أفضل صورها، تُعد عرضًا موضوعيًا لما تم تنفيذه فعليًا، والقرارات التي تم اتخاذها، والأنظمة التي تم تعزيزها، إضافةً إلى المجالات التي لا تزال تتطلب مزيدًا من العمل. وقد تم إعداد هذا التقرير انطلاقًا من هذا النهج.

شكّل عام 2025 عامًا من التنفيذ المنهجي والمدروس. ومع تأسيس نموذج الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لدى مصرف البحرين المركزي كإطار الإفصاح الرئيسي، تم التركيز خلال هذا العام على جودة البيانات، والتكامل بين الإدارات، والتقدم التدريجي نحو ترسيخ اعتبارات الاستدامة ضمن العمليات التشغيلية الأساسية.

وعلى الصعيد البيئي، أطلق البنك مبادرات منظمة تهدف إلى خفض استهلاك المياه والطاقة داخل الفروع والمركبات، بما يعكس جهدًا مستمرًا لمواءمة تصميم المنتجات مع مخرجات منخفضة الانبعاثات تتماشى مع التزامات الاستدامة الوطنية في مملكة البحرين. وتمثل هذه المبادرات خطوات عملية مبكرة في تعزيز قدرة البنك على تحقيق أثر بيئي إيجابي ومستدام.

أما على الصعيد الاجتماعي، فقد شهد العام تقدمًا ملحوظًا في تطوير القوى العاملة والمشاركة المجتمعية. وقد ساهم برنامج التدريب القيادي، الذي شمل رؤساء الإدارات، والكوادر التنفيذية، والمديرين، في دعم الاستثمار المستمر في رأس المال البشري على المستويين المؤسسي والوطني. كما أتاح توسيع نطاق الأدوات الرقمية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصولًا أوسع إلى الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، في حين أكد تنفيذ نظام حماية الأجور التزام البنك بدوره كجهة عمل مسؤولة تعمل ضمن الإطار التنظيمي لمملكة البحرين.

وفيما يتعلق بالحوكمة، قام البنك بتعزيز بيئة الرقابة الداخلية من خلال الاستثمار في البنية التحتية للامتثال. وقد شمل ذلك توسيع نطاق العمليات لتشمل مرافق إضافية من المستوى الثالث، والحصول على شهادة الآيزو 9001:2015 لإدارة الجودة لصالح إدارة التدقيق الشرعي للسنة الثانية على التوالي، إضافةً إلى عقد اجتماع اللجنة الاستشارية الشرعية الأول للبنك. وتعكس هذه الإنجازات، إلى جانب الجهود المستمرة لتعزيز الحوكمة، بيئة مؤسسية آخذة في التطور والتحسن، وليست مجرد إنجازات منفصلة.

ومع التقدم المستمر في هذه المجالات، يواصل البنك تطوير أسس الإفصاح لديه في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، بما يشمل البيانات والعمليات والحوكمة. وبالرغم من أن بعض جوانب مؤشرات الأداء لا تزال في مراحلها المبكرة، يظل البنك ملتزمًا بالتحسين المستمر لجودة وشمولية إفصاحاته المتعلقة بالاستدامة، وبضمان أن يعكس هذا التقرير أداءً فعليًا وملموسًا، وليس مجرد إعلان للنوايا.

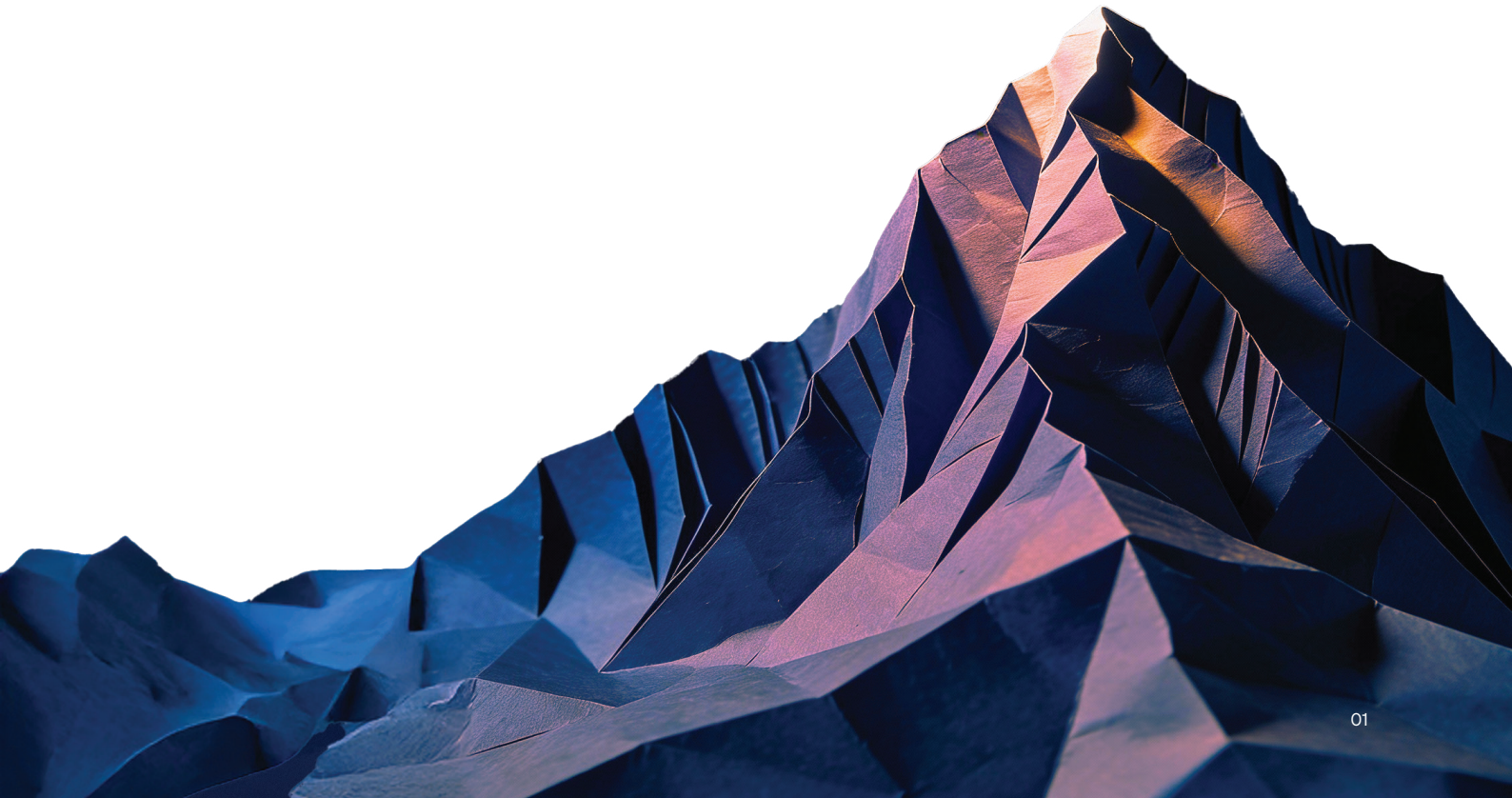

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

01 نبذة عن هذا التقرير

يقدم هذا التقرير عرضًا لأداء بنك السلام في مجالات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، ونهج الإدارة، وأبرز المبادرات خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025. ويُعد هذا التقرير الإفصاح السنوي للاستدامة للبنك، والمُعد وفقًا للأطر التنظيمية ومعايير الإفصاح المعمول بها والمذكورة أدناه. ويُشار إلى بنك السلام ش.م.ب. (م) في هذا التقرير باسم "بنك السلام" أو "البنك".

نطاق التقرير وحدوده

يغطي هذا التقرير الأداء غير المالي لبنك السلام للفترة من 1 يناير 2025 إلى 31 ديسمبر 2025. ويشمل نطاق التقرير العمليات الخاضعة للسيطرة المباشرة للبنك في مملكة البحرين، بما في ذلك المكاتب الرئيسية والفروع وشبكة أجهزة الصراف الآلي والمرافق التشغيلية. وقد تم تحديد حدود النطاق بناءً على أساس السيطرة التشغيلية، بما يتماشى مع نهج المحاسبة المعتمد في الإفصاح.

وعقب استكمال الاستحواذ على شركة البحرين للتمويل والإسكان في الكويت ودمجها في السنة المالية 2024، يعكس نطاق تقرير 2025 التوسع في نطاق العمليات من خلال إدراج هذه المجموعة ضمن حدود التقرير. وقد تم إعادة صياغة البيانات المقارنة لعام 2024 عند الحاجة لضمان الاتساق على أساس سنوي، كما تم تحديد التعديلات ذات الصلة ضمن جداول الإفصاح. ولا يشمل نطاق التقرير الكيانات التي لا يمارس البنك عليها سيطرة تشغيلية مباشرة، بما في ذلك الشركات الزميلة والكيانات الخاضعة لسيطرة مشتركة، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

أطر الإفصاح والإرشادات

يتوافق هذا التقرير مع الأطر والمتطلبات التنظيمية التالية:

- معيار مصرف البحرين المركزي لوحدة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية: المتطلبات البيئية والاجتماعية والحوكمة، والذي يحدد متطلبات الإفصاح الإلزامية المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية المطبقة على البنوك المرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي، بما في ذلك مؤشرات الأداء الرئيسية المحددة عبر محاور البيئة والمجتمع والحوكمة.

وفي حال وجود إفصاحات معينة لا تتماشى مع الأطر المذكورة أعلاه أو تتطلب الرجوع إلى إطار آخر – سواء بسبب محدودية البيانات أو حدود النطاق أو قيود منهجية – يتم توضيح ذلك ضمن القسم المعني.

الأهمية النسبية

تم إعداد الإفصاحات الواردة في هذا التقرير بما يتماشى مع مجموعة مؤشرات الأداء الرئيسية المحددة ضمن وحدة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لدى مصرف البحرين المركزي، والتي تعكس الموضوعات الجوهرية المتعلقة بالاستدامة في القطاع المصرفي في مملكة البحرين. كما تم إجراء تقييم مستقل للأهمية النسبية ضمن دورة إعداد هذا التقرير.

بيان المسؤولية

تم الحصول على البيانات الواردة في هذا التقرير من أنظمة الإدارة الداخلية لبنك السلام، والتي تشمل الموارد البشرية والمالية والعمليات وتقنية المعلومات ووظائف الامتثال. وقد تم جمع البيانات وتوحيدها من خلال عملية داخلية منظمة بمشاركة مالكي البيانات المعنيين عبر مختلف وحدات الأعمال ووظائف الدعم. وفي الحالات التي لم تتوفر فيها قياسات دقيقة، تم تطبيق تقديرات معقولة، مع توضيحها في الأقسام ذات الصلة إلى جانب شرح منهجيات التقدير المستخدمة.

وقد قام فريق الإدارة العليا في البنك بمراجعة محتوى هذا التقرير. كما يؤكد مجلس الإدارة أن هذا التقرير يعكس بصورة عادلة ودقيقة أداء بنك السلام في مجال الاستدامة غير المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

البيانات المستقبلية

تتضمن بعض المعلومات الواردة في هذا التقرير بيانات مستقبلية تعكس توقعات الإدارة الحالية ونواياها وافتراضاتها بشأن أداء البنك المستقبلي في مجال الاستدامة وأهدافه واتجاهاته الاستراتيجية. وتخضع هذه البيانات بطبيعتها لمخاطر معروفة وغير معروفة، وحالات من عدم اليقين، وعوامل أخرى قد تؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية أو الأداء أو الإنجازات بشكل جوهري عن تلك المعبر عنها أو المفترضة. وعليه، لا ينبغي الاعتماد على هذه البيانات باعتبارها تمثيلًا للحقائق، ولا يُنصح بالاعتماد عليها دون تحفظ.

التأكيد

لم يتم الحصول على تأكيد خارجي على إفصاحات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية الواردة في هذا التقرير. وقد خضعت البيانات والمحتوى الوصفي الوارد فيه لمراجعة داخلية واعتماد من الإدارة.

النشر والتوافر

يتم إصدار هذا التقرير بشكل سنوي، وهو متاح عبر الموقع الإلكتروني الرسمي لبنك السلام. ويستهدف التقرير شريحة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المساهمين والجهات التنظيمية والموظفين والزبائن وغيرهم من الأطراف المعنية.

التواصل

يمكن لأصحاب المصلحة الراغبين في تقديم ملاحظاتهم أو استفساراتهم حول هذا التقرير التواصل عبر:

إدارة التسويق والاتصالات

marcomms@alsalambank.com

بنك السلام ش.م.ب. (م)، ص.ب 18282، المنامة، مملكة البحرين

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

02 نهجنا في الاستدامة

نهجنا في الاستدامة

يعمل بنك السلام عند تقاطع بيئة تنظيمية سريعة التطور وأجندة وطنية للتنمية تضع الاستدامة في صميم أولوياتها. وتشكل رؤية البحرين الاقتصادية 2030 والتزامها بالوصول إلى الحياد الصفري للانبعاثات الإطار العام الذي يُبنى عليه برنامج الاستدامة في البنك. وإلى جانب المتطلبات التنظيمية، لا تحدد هذه التوجهات فقط ما يفصح عنه البنك، بل أيضًا كيفية ممارسته لدوره كمؤسسة مالية تمتد مسؤولياتها إلى ما هو أبعد من الأداء المالي.

وتندمج أجندة الاستدامة في بنك السلام ضمن القرارات التي يتخذها البنك بشأن توجيه رأس المال، وإدارة عملياته، وتطوير كوادره، وآليات الإفصاح عن أدائه أمام الجهات التنظيمية والمساهمين والمجتمع ككل. وتعكس المحاور الأربعة المبينة أدناه المجالات التي يعمل ضمنها البنك، والتي شهدت جهودًا ملموسة خلال السنة المالية 2025.

التمويل الهادف

يمثل توجيه رأس المال وكيفية تخصيصه أبرز أداة مباشرة لدى بنك السلام لتحقيق أثر ملموس في مجال الاستدامة. ويشهد محفظة التمويل في البنك تطورًا متزايدًا يعكس إدراكًا بأن تصميم المنتجات والنتائج المجتمعية مترابطان بشكل وثيق. وخلال السنة المالية 2025، وجّه البنك أنشطة التمويل المهيكل نحو مركبات الطاقة الجديدة، وحلول التنقل الهجين، وبرامج الإسكان الميسر، وهي مجالات يسهم فيها توفير التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية في تحقيق أثر ملموس على رفاه الأفراد والأهداف الاجتماعية الأوسع.

ويعكس إطلاق حلول تمويل لمركبات الطاقة الجديدة والهجينة توجه البنك نحو دعم زبائنه في الانتقال إلى وسائل نقل أكثر استدامة، من خلال توسيع نطاق الوصول إلى خيارات تنقل صديقة للبيئة عبر منتجات تمويلية مرتبطة بالاستدامة. وفي الوقت ذاته، يؤكد الانخراط في برامج الإسكان المرتبطة بالمبادرات الحكومية توافق البنك مع أجندة الإسكان الاجتماعي في مملكة البحرين، عبر توفير مسارات ميسرة ومنظمة لتمكين المواطنين من تملك المساكن. وتمثل هذه المبادرات دمجًا فعليًا لاعتبارات الاستدامة ضمن أنشطة التمويل الأساسية للبنك، مع إمكانات أكبر للتوسع مستقبلًا من خلال تطوير المنتجات وتوجيهها نحو تحقيق نتائج محددة.

المرونة التشغيلية والمؤسسية

ترتبط الاستدامة ارتباطًا وثيقًا بمرونة الأعمال وقوة الأسس المؤسسية. وخلال السنة المالية 2025، انصب تركيزنا على تعزيز البنية الداخلية — التشغيلية والحوكمية والإجرائية — التي تمكّن تحقيق أهدافنا المؤسسية. ويُعد هذا المسار جزءًا متكاملًا يشكّل الأساس الذي ترتكز عليه بقية عناصر أجندة الاستدامة لدينا. وقد تم تعزيز مرونتنا التشغيلية من خلال سلسلة من المبادرات التي ركزت على جودة البيانات وكفاءة العمليات، إلى جانب دعم سلامة قنواتنا الرقمية.

كما استثمرنا في تعزيز متانة بنيتنا التحتية، وترسيخ نزاهة عمليات الحوكمة، ورفع جودة أنظمة الرقابة الداخلية. وتأتي هذه الاستثمارات في إطار نهج مدروس ومستمر يهدف إلى بناء مؤسسة أكثر صلابة ومساءلة. وتعمل قوة إطار الحوكمة، ومتانة استمرارية الأعمال، ومعايير الجودة المطبقة ضمن وظيفة الامتثال الشرعي، بشكل متكامل لدعم أجندة الاستدامة لدينا. وتعكس هذه العناصر مجتمعة التزامنا بالعمل كمؤسسة مسؤولة تراعي مصالح أصحاب المصلحة الرئيسيين — الجهات التنظيمية، والمساهمين، والزبائن الذين يعتمدون علينا.

لأفراد والشمول والمشاركة المجتمعية

ترتكز أجندتنا الاجتماعية على هدفين متكاملين: تطوير الكفاءات داخل المؤسسة، وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية خارجها. وعلى الصعيد الداخلي، واصل البنك خلال السنة المالية 2025 تنفيذ برنامج منظم للاستثمار في رأس المال البشري، شمل تطوير القيادات التنفيذية، وبرامج تدريب الخريجين، ومبادرات توجيه الشباب، بما يعكس التزامًا متعدد المستويات بتطوير الكوادر الوطنية في مملكة البحرين وبناء قاعدة مستدامة للمواهب.

أما خارج نطاق المؤسسة، فقد تجسدت جهود البنك في مجال الشمول المالي من خلال التوسع في الأدوات الرقمية المصممة خصيصًا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال والعاملين المستقلين، وهي فئات تمثل ركيزة أساسية في أجندة تنمية القطاع الخاص في مملكة البحرين. وقد أسهمت هذه الأدوات في توسيع نطاق الوصول إلى خدمات مالية منظمة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لشريحة أوسع من الاقتصاد، بما يدعم الكفاءة التشغيلية ويعزز التمكين المالي على مستوى القاعدة الاقتصادية. كما يعكس الإسهام في برامج التثقيف المالي ومبادرات التوعية الصحية المجتمعية إدراك البنك لمسؤولياته كمؤسسة مواطنة، تتجاوز التزاماته نطاق قاعدة زبائنه المباشرة.

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

الإفصاح بشفافية ومسؤولية

يتم إعداد إفصاحات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لدينا وفقًا للمتطلبات التنظيمية وأطر الاستدامة التي توفر أساسًا منهجيًا راسخًا لقياس ومتابعة مبادرات الاستدامة.

ويرتكز نهجنا في إعداد التقارير على مجموعة متسقة من المبادئ. فنحن ملتزمون بالشفافية المنهجية، من خلال توثيق الافتراضات وأساليب التقدير ومصادر البيانات التي تستند إليها إفصاحاتنا الكمية. كما نحرص على تقديم عرض صادق للأداء، يسلط الضوء على إنجازاتنا مع الإقرار بالمجالات التي لا تزال تتطلب مزيدًا من التطوير.

ونعتبر الإفصاح الموثوق التزامًا تنظيميًا وانعكاسًا أوسع لطبيعة المؤسسة. وتُطبق ذات معايير الدقة والاتساق والمساءلة التي تحكم تقاريرنا المالية على الإفصاحات غير المالية الواردة في هذا التقرير. ويتم تزويد أصحاب المصلحة – من الجهات التنظيمية والمساهمين والزبائن والموظفين والمجتمع – بمعلومات استدامة موضوعية ودقيقة، بما يوفر أساسًا حقيقيًا لتقييم أدائنا. وفي هذا السياق، تأتي الإشادات الخارجية التي حصل عليها البنك خلال السنة المالية 2025 على مستوى الأداء المؤسسي والقدرات المصرفية الرقمية. ويظل طموحنا أن تخضع إفصاحات الاستدامة لدينا لنفس معايير التقييم.

التزام مشترك عبر مختلف الإدارات

تنبع أجندة الاستدامة لدينا من تعاون وثيق على مستوى المؤسسة بأكملها. وتعكس الإفصاحات والمبادرات المعلنة الجهود المشتركة لكل من الموارد البشرية والإدارة، والمالية، والاستراتيجية، وتطوير المنتجات، حيث يسهم كل منها بمنظور أساسي ومتكامل في إدارة والإفصاح عن أدائنا غير المالي.

تتولى إدارة الموارد البشرية توفير بيانات القوى العاملة، وسياسات شؤون الموظفين، وبرامج المشاركة الوظيفية التي تدعم إفصاحاتنا الاجتماعية. بينما تضطلع الإدارة بمسؤولية قياس ومتابعة بيانات استهلاك الطاقة وإدارة النفايات واستخدام المياه في مواقع العمل. وتقوم إدارة الاستراتيجية بتوجيه مسار أجندة الاستدامة، بما يضمن اتساقها مع أولويات البنك المؤسسية واستجابتها للمتغيرات التنظيمية والسوقية. كما تسهم وحدات الأعمال المختلفة بدور محوري في تحويل توجهات الاستدامة إلى نتائج ملموسة على مستوى الزبائن، من خلال دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في تصميم حلول التمويل والخدمات الرقمية التي يقدمها البنك.

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

02 نهجنا في الاستدامة

المبادئ التوجيهية

يتطلب تحقيق إدارة فعّالة للاستدامة وجود هيكل حوكمة واضح المعالم، يرسّخ المساءلة، ويربط اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بعمليات اتخاذ القرار المؤسسي، ويوفر الإطار التنظيمي الذي تُوجّه من خلاله أجندة الاستدامة ويتم الإفصاح عنها. ويعمل نموذج حوكمة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لدينا عبر مستويين: إشراف على مستوى مجلس الإدارة، وتنسيق على مستوى الإدارة التنفيذية.

مجلس الإدارة: تحديد التوجه والإشراف العام

تقع المسؤولية النهائية عن قضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية على عاتق مجلس الإدارة. ويتولى المجلس، بدعم من لجانه المختصة، ضمان إدراج الاعتبارات الجوهرية البيئية والاجتماعية والحوكمية ضمن أولويات البنك الاستراتيجية وإطار إدارة المخاطر. وتشمل مسؤوليات المجلس في هذا المجال اعتماد السياسات المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والتحديثات الجوهرية عليها بناءً على توصيات لجنة الاستدامة، ومراجعة الإفصاحات والتقارير ذات الصلة بما يتوافق مع التزامات البنك ضمن وحدة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، والإشراف على المخاطر المرتبطة بالاستدامة – بما في ذلك المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمية والمخاطر الناشئة – بالتنسيق مع لجنة إدارة المخاطر، إلى جانب توجيه الاستراتيجية العامة للقضايا الجوهرية ذات الصلة، استنادًا إلى ما يُرفع إليه من لجنة الاستدامة.

تتولى اللجنة التنفيذية الإشراف على الجوانب التشغيلية والتنفيذية لأجندة الاستدامة، بما يضمن دمج أولويات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن عمليات التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي للبنك.

وتختص لجنة التدقيق وإدارة المخاطر بالإشراف على تحديد وتقييم وإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ ومجمل مخاطر الاستدامة، ضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية، مع ضمان دمجها بشكل مناسب في هذا الإطار.

أما لجنة حوكمة الشركات، فتتحمل المسؤولية الرئيسية عن قضايا حوكمة الاستدامة على مستوى مجلس الإدارة، حيث تشرف على مدى كفاية إطار حوكمة الاستدامة في البنك بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية.

لجنة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية: التنفيذ والتنسيق والمساءلة

على مستوى الإدارة التنفيذية، يتم إرساء مسؤوليات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية من خلال لجنة مخصصة، تم تشكيلها بموجب ميثاق معتمد من مجلس الإدارة. وتضم اللجنة في عضويتها ممثلين من الشؤون القانونية والامتثال، والاتصال المؤسسي، ورأس المال البشري والإدارة، وتقنية المعلومات، وإدارة المخاطر.

وتُعد اللجنة الآلية الرئيسية لتنسيق برنامج الاستدامة في البنك، حيث تتولى مراجعة أداء الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وتوحيد الإفصاحات، ورفع القضايا الجوهرية إلى الإدارة العليا للنظر فيها وتوجيهها. ويعكس التكوين متعدد التخصصات للجنة إدراك البنك بأن مخرجات الاستدامة تتحقق عبر مختلف إدارات المؤسسة، وأن إدارتها الفعّالة تتطلب تعاونًا منظمًا بين هذه التخصصات.

ربط الحوكمة بالأداء

تم تصميم هيكل الحوكمة لدينا لضمان دمج اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بشكل متكامل ضمن أعمال البنك. ويُسهم توزيع المسؤوليات على لجان مجلس الإدارة، بحيث تتناول كل لجنة قضايا الاستدامة من منظور اختصاصها، في ترسيخ هذه الاعتبارات ضمن الإطار المؤسسي القائم للحوكمة. ومن خلال الربط بين إشراف مجلس الإدارة وآلية تنسيق منظمة على مستوى الإدارة التنفيذية، تم ترسيخ خطوط واضحة للمساءلة تربط أجندة الاستدامة بعمليات اتخاذ القرار المؤسسي. كما تمثل الإفصاحات الواردة في هذا التقرير مخرجات مباشرة لهذا الإطار الحوكمي.

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

تقييم الأهمية النسبية

تقييم الأهمية النسبية: أساس الإفصاحات الهادفة

يُعد تقييم الأهمية النسبية عملية منهجية تهدف إلى تحديد موضوعات الاستدامة الأكثر ارتباطًا بعملياتنا وعلاقاتنا مع أصحاب المصلحة وسياقنا الاستراتيجي. وبالنسبة لبنك السلام، يخدم هذا التقييم هدفين رئيسيين: الامتثال لمتطلبات الإبلاغ ضمن إرشادات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، وتوفير أساس منضبط لتوجيه تركيز الإدارة وإعداد التقارير نحو القضايا ذات الأهمية الجوهرية. وتُسهم مخرجات هذه العملية في تحديد نطاق برنامج الاستدامة لدينا، كما تشكل الأساس للإفصاحات الواردة في هذا التقرير.

منهجيتنا

تم تصميم منهجية تقييم الأهمية النسبية لدينا لتحويل توقعات أصحاب المصلحة واعتبارات الأعمال الداخلية بشكل منهجي إلى مجموعة محددة من أولويات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. وتبدأ العملية بتحديد قائمة شاملة من موضوعات الاستدامة ذات الصلة بالقطاع المصرفي وسياق العمل في مملكة البحرين. ويستند تحديد هذه الموضوعات إلى عدة مدخلات، تشمل تقييمات المخاطر الداخلية، ومحاور التقارير السابقة، والإرشادات التنظيمية، إضافة إلى اعتبارات خاصة بالقطاع مثل خصوصية البيانات والأمن السيبراني، ورضا الزبائن، والأخلاقيات ومكافحة الفساد، واستدامة القوى العاملة.

ويتم تقييم الموضوعات المحددة عبر بُعدين رئيسيين: أهميتها بالنسبة لأصحاب المصلحة الخارجيين، ومدى ارتباطها بأصحاب المصلحة الداخليين من حيث الاستراتيجية المؤسسية والأداء التشغيلي. ويتم تمثيل تقاطع هذين البعدين من خلال مصفوفة تحديد الأولويات (خريطة الأهمية النسبية)، التي تصنّف الموضوعات وفقًا لوزن اهتمام أصحاب المصلحة مقابل التأثير المُقدّر على الأعمال.

تقييم السنة المالية 2025

خلال السنة المالية 2025، أجرينا تقييمًا منظمًا للأهمية النسبية من خلال إشراك أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين عبر استبيان رسمي. وتم تجميع النتائج وتحليلها لإعداد مصفوفة تحديد الأولويات المعروضة. وقد شمل التقييم ثلاث فئات من أصحاب المصلحة: داخلي (الإدارة)، داخلي (الموظفون)، وخارجي، وذلك عبر مجموعة تضم 16 موضوعًا من موضوعات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. وخلال عام 2025، لم يتم رصد أي تغييرات جوهرية متوقعة في أولويات أصحاب المصلحة الخارجيين. وتُعرض الموضوعات الجوهرية للفترة المشمولة بالتقرير ضمن خريطة الأهمية النسبية أعلاه، والتي تُحدد نطاق الإفصاحات الواردة في هذا التقرير. وقد تمت مراجعة مخرجات التقييم من قبل الإدارة العليا قبل النشر. ويستعرض القسم التالي تحليلًا تفصيليًا للنتائج المتحصلة من هذه العملية.

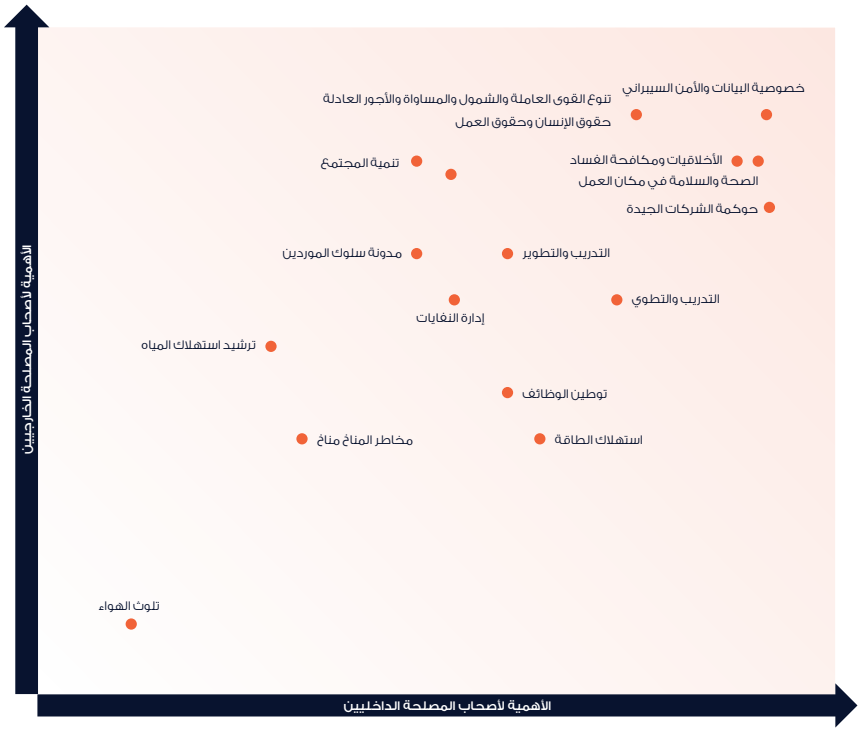

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

02 نهجنا في الاستدامة

نتائج الاستبيان

استجابات الاستبيان

الاستجابات الداخلية

82%

الاستجابات الخارجية

18%

تضمنت ردود الاستطلاع مزيجًا متنوعًا من المستجيبين الداخليين والخارجيين، مما يضمن تمثيلًا متوازنًا من جميع أصحاب المصلحة.

أهم موضوعين (حسب المحور)

البيئة

1. استهلاك الطاقة
2. إدارة النفايات

المجتمع

1. الصحة والسلامة في مكان العمل
2. تركيبة القوى العاملة

الحوكمة

1. خصوصية البيانات والأمن السيبراني
2. الأخلاقيات ومكافحة الفساد

الموضوعات الجوهرية

تم تحديد ستة موضوعات جوهرية من خلال تجميع وتحليل آراء أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، بما يعكس أولويات واهتمامات كلٍ من إدارة المجموعة وقاعدة أصحاب المصلحة الأوسع.

البيئة

- يشمل استهلاك الطاقة الانبعاثات المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن العمليات، بما في ذلك استهلاك الوقود عبر أسطول مركبات البنك واستهلاك الكهرباء في المرافق. ونظرًا لحجم عمليات بنك السلام، يُمثل استهلاك الطاقة مدخل تكلفة مهمًا ومحركًا للانبعاثات، مما يجعله عنصرًا محوريًا ضمن الأجندة البيئية للبنك.
- تشمل إدارة النفايات توليد النفايات التشغيلية ومعالجتها والتخلص منها عبر مرافق البنك وعملياته الخدمية.

المجتمع

- تعكس الصحة والسلامة في مكان العمل التزام البنك بتوفير بيئة عمل آمنة في جميع مواقع عملياته، بما في ذلك الفروع والمكاتب المؤسسية، ويشمل ذلك الوقاية من الحوادث والصحة المهنية والامتثال لمتطلبات الصحة والسلامة المعمول بها.
- تتناول تركيبة القوى العاملة تنوع وتوزيع كوادر البنك، بما في ذلك تمثيل الكوادر الوطنية، والتوازن بين الجنسين، والتوزيع العادل للأدوار وفرص التطوير عبر مختلف المستويات الوظيفية.

الحوكمة

- تشمل خصوصية البيانات والأمن السيبراني حماية بيانات الزبائن والموظفين، وسلامة الأنظمة الرقمية للبنك، والامتثال لمتطلبات حوكمة البيانات، وهي مجالات تكتسب أهمية متزايدة في ظل الاعتماد المتنامي على المنصات الرقمية والخدمات الموجهة للزبائن.
- تشمل الأخلاقيات المهنية التزام البنك بممارسة أعماله بنزاهة في جميع أنشطته، بما في ذلك ضوابط مكافحة الفساد، وممارسات التعامل العادل، والأطر الحوكمة التي تدعم المساءلة على المستويين القيادي والتشغيلي.

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

أبرز إنجازات الأداء في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

البيئة

إجمالي استهلاك الطاقة

14,297 GJ

انبعاثات غازات الدفيئة – حسب الفئة يتم تصنيف انبعاثات غازات الدفيئة والإفصاح عنها ضمن النطاقات 1 و2 و3، وذلك بما يتماشى مع بروتوكول غازات الدفيئة (GHG Protocol).

النطاق 1	**140** $mtCO_2e$
النطاق 2	**2410** $mtCO_2e$
النطاق 3	**171** $mtCO_2e$

النفايات المتولدة	كثافة الانبعاثات
3.88 tCO_2e per FTE	**922** tonnes

المجتمع

تمثيل المرأة

701

إجمالي القوى العاملة

32%

تكوين القوى العاملة حسب المستوى الإداري

58% المستوى المبتدئ والمتوسط

42% مستوى رئيسي

متوسط ساعات التدريب لكل موظف

115 الرجال

115 النساء

115 المجموع

93% نسبة البحرنة

الحوكمة

66% الأعضاء المستقلين

100% مشاركة الموظفون في دورات تدريبية حول السلوك ومكافحة الفساد

0 حالات الإبلاغ عن المخالفات

0 حوادث مكافحة الفساد

0 حالات تضارب المصالح

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

03 الإفصاحات البيئية – تفاصيل دقيقة

البيئة

الإدارة البيئية

يعكس نهج بنك السلام في الإدارة البيئية إدراكه بأن مسؤوليات المؤسسات المالية تمتد بشكل جوهري إلى ما هو أبعد من أهدافها التشغيلية المباشرة. فالآثار البيئية لعمليات المؤسسات، وكذلك للأنشطة الاقتصادية التي تقوم بتمويلها، تمتد بطبيعتها على المدى الطويل، ويُعد إدارتها بشكل مسؤول عنصرًا متزايد الأهمية في مفهوم الاستدامة المؤسسية.

وعليه، ترتكز الأجندة البيئية للبنك على التزامين متكاملين. الأول تشغيلي، ويتمثل في رصد وإدارة وتقليل الأثر البيئي لعمليات البنك ومرافقه واستهلاك موارده وأنشطته اليومية بشكل تدريجي. أما الثاني فهو استراتيجي، ويهدف إلى توجيه أنشطة التمويل بشكل متزايد نحو نتائج اقتصادية منتجة تتماشى مع المسؤولية البيئية وتنسجم مع التوجهات الوطنية الأوسع للاستدامة في مملكة البحرين. وتعكس هذه الالتزامات مجتمعة قناعة البنك بأن الإدارة البيئية الرشيدة تمثل أحد الأبعاد الأساسية لأدائه المؤسسي.

البصمة البيئية لبنك السلام

بوصفه مؤسسة تعمل في قطاع الخدمات المالية، يتركز الأثر البيئي المباشر لبنك السلام في استهلاك الطاقة والمياه، وإنتاج النفايات المرتبطة بشبكة الفروع والعمليات التشغيلية في المقر الرئيسي والمرافق الداعمة. ويُعد استهلاك الكهرباء عبر مرافق البنك العامل البيئي الأبرز، مدفوعًا باستخدامات مثل الإضاءة، أنظمة التبريد، وتشغيل البنية التحتية لتقنية المعلومات والمعدات.

ويمثل استهلاك الورق – المرتبط بوثائق الزبائن والعمليات الداخلية والمراسلات – عنصرًا ثانويًا من حيث استخدام الموارد، إلا أنه يخضع لإدارة مستمرة، حيث تسهم جهود التحول الرقمي التي ينفذها البنك في تقليل الاعتماد على الورق بشكل تدريجي.

كما يتم التعامل مع النفايات الناتجة عن العمليات المصرفية اليومية، بما في ذلك النفايات المكتبية العامة والتخلص من المعدات الإلكترونية، وفقًا للمتطلبات التنظيمية المعمول بها. أما استهلاك المياه، ورغم أنه لا يمثل موردًا كثيف الاستخدام ضمن عمليات البنك، إلا أنه يتم رصده كجزء من التزام البنك الأوسع بالإدارة المسؤولة للموارد.

ورغم أن البصمة البيئية المباشرة للبنك تُعد محدودة مقارنة بالقطاعات الصناعية أو الإنتاجية، إلا أن البنك ينظر إلى الرصد المنهجي والتقليل التدريجي لأثره البيئي التشغيلي كالتزام أساسي، يُسهم في تعزيز المصداقية والانضباط المؤسسي ضمن أجندته البيئية الأشمل.

التوافق الوطني والدولي

تتشكل التزامات البنك البيئية في ضوء كلٍ من الأجندة الوطنية للاستدامة والأهداف التنموية المعترف بها دوليًا. حيث تضع رؤية البحرين الاقتصادية 2030، إلى جانب هدف المملكة للوصول إلى الحياد الصفري للانبعاثات بحلول عام 2060، توقعًا واضحًا بمساهمة مؤسسات القطاع الخاص بشكل فاعل في مسار خفض الانبعاثات وتعزيز كفاءة استخدام الموارد في المملكة، وهو ما تسعى ممارسات البنك البيئية إلى تحقيقه.

على الصعيد الدولي، يستند أداء البنك البيئي إلى الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة)، والهدف الثاني عشر (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان)، وهما الهدفان الأكثر ارتباطًا بسياق عمليات البنك وأنشطة التمويل التي يقوم بها. وتشكل هذه الأطر مجتمعة المرجعية التي يستند إليها البنك في تقييم مدى تأثير وأهمية التزاماته البيئية.

الإشراف والصلاحيات

تُدار القضايا البيئية في بنك السلام من خلال إطار إشرافي منظم يربط بين المساءلة على مستوى مجلس الإدارة والمسؤوليات التنفيذية على مستوى الإدارة. وتندرج القضايا البيئية ضمن نطاق الحوكمة الأشمل للمخاطر والاستدامة لدى المجلس، حيث تتولى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة الإشراف على المخاطر البيئية الجوهرية وانعكاساتها على ملف المخاطر العام للبنك، فيما تضطلع لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بمسؤولية الإشراف على سلامة الإفصاحات البيئية وكفاية الضوابط المرتبطة بها، عند الاقتضاء.

وعلى مستوى الإدارة التنفيذية، تتحمل إدارة الشؤون الإدارية المسؤولية الرئيسية عن الأداء البيئي التشغيلي للبنك، ويشمل ذلك متابعة استهلاك الطاقة والموارد عبر مرافق البنك، وتنفيذ مبادرات كفاءة الاستخدام والحد من النفايات، وإدارة البيانات التي تستند إليها الإفصاحات البيئية للبنك. كما تنسق إدارة الشؤون الإدارية مع وحدات الأعمال المعنية لضمان دمج الاعتبارات البيئية ضمن إدارة المرافق وعمليات المشتريات والتخطيط التشغيلي.

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

التمويل المسؤول والأهداف البيئية

يمتد الأثر البيئي للبنك إلى ما هو أبعد من بصمته التشغيلية المباشرة، ليشمل الأنشطة الاقتصادية التي يختار تمويلها. فبالنسبة للمؤسسات المالية، تُعد تركيبة محفظة التمويل عاملًا بيئيًا لا يقل أهمية عن استهلاك الطاقة داخل مرافقها، بل وقد يكون له تأثير أكبر على النظم البيئية المرتبطة بالأنشطة التي يتم تمويلها. وانطلاقًا من ذلك، ينظر البنك إلى التمويل المسؤول كعنصر أساسي ضمن أجندته البيئية.

وبصفته بنكًا إسلاميًا، تستند مبادئ التمويل لدى البنك إلى تجنب الضرر وتعزيز المنفعة العامة، وهي قيم تتماشى بشكل مباشر مع أهداف المسؤولية البيئية. ويتجلى هذا التوافق عمليًا من خلال دعم البنك لمنتجات تمويل تشجع على أنماط استهلاك أكثر استدامة، بما في ذلك تمويل المركبات الهجينة والمركبات ذات الكفاءة العالية في استهلاك الوقود. ومع استمرار تطور سوق الحلول النظيفة في دول مجلس التعاون الخليجي، يتمتع البنك بموقع يمكّنه من أداء دور داعم في هذا التحول، من خلال تقديم هياكل تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية تتيح خيارات منخفضة الانبعاثات لشريحة أوسع من الزبائن.

كما تمتد الأهمية الاستراتيجية لمحفظة التمويل إلى مسار الإفصاح طويل الأجل عن الانبعاثات لدى البنك. إذ تمثل الانبعاثات الممولة، المصنفة ضمن النطاق الثالث (Scope 3) وفقًا لبروتوكول غازات الدفيئة، الانبعاثات غير المباشرة المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية التي يدعمها البنك، وهي تُعد بشكل متزايد المكون الأكثر جوهرية في البصمة الكربونية الإجمالية للمؤسسات المالية. وفي حين لا يزال البنك في المراحل الأولية من تطوير قدراته في قياس انبعاثات النطاق الثالث، فإن تركيبة محفظة التمويل وخصائصها البيئية ستؤدي دورًا متزايد الأهمية في توجيه هذا الإفصاح مع تحسن توافر البيانات وتطور أطر القياس.

وعليه، فإن تركيز البنك الحالي على تمويل الأنشطة المتوافقة مع المعايير البيئية لا يعكس فقط منظومة قيمه، بل يمثل أيضًا خطوة مدروسة نحو تعزيز شمولية ومصداقية الإفصاحات البيئية على المدى الطويل.

كما أن دمج الاعتبارات البيئية ضمن قرارات التمويل يخدم هدفًا مهمًا في إدارة المخاطر. إذ إن التعرض للأصول كثيفة الانبعاثات أو غير المتوافقة بيئيًا ينطوي على مخاطر انتقالية باتت تحظى باهتمام متزايد من الجهات التنظيمية والمستثمرين ووكالات التصنيف. ومن خلال توجيه رأس المال نحو أنشطة اقتصادية منخفضة الانبعاثات وأكثر كفاءة في استخدام الموارد، يعمل البنك تدريجيًا على تقليل تعرض محفظته لهذه المخاطر، مع تعزيز مكانته كمؤسسة مالية تخلق قيمة بشكل مسؤول ومستدام.

المبادرات البيئية الرئيسية

تعزيز التنقل الأخضر من خلال التمويل المسؤول

في عام 2025، أطلق البنك مبادرة موجهة لتمويل السيارات، تهدف إلى تسريع تبني الزبائن لمركبات الطاقة الجديدة، بما يعزز الربط المباشر بين أنشطة التمويل التي يقدمها البنك والتزاماته البيئية. وقدمت المبادرة شروط تمويل تنافسية ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية، إلى جانب حافز استرداد نقدي للزبائن الذين يختارون تمويل مركبات الطاقة الجديدة، مما يجعل خيارات التنقل منخفضة الانبعاثات أكثر إتاحة من الناحية المالية لشريحة أوسع من زبائن الأفراد.

ومن خلال دمج تفضيل بيئي ضمن منتج تمويل تجزئة رئيسي، أثبت البنك أن التمويل المستدام يمكن طرحه بفعالية عند تقاطع القيمة التجارية والقيمة البيئية. وتمثل هذه المبادرة تطبيقًا عمليًا لأجندة البنك الأوسع في مجال التمويل المسؤول، من خلال توجيه أنشطة التمويل نحو خيارات اقتصادية تتماشى مع تطلعات مملكة البحرين في مجال الاستدامة ومع التحول العالمي نحو اقتصاد منخفض الكربون.

توسيع الوصول إلى التنقل الهجين من خلال حلول تمويل مدمجة

استكمالًا لالتزامه بالتمويل المسؤول، دخل البنك في شراكة استراتيجية مع الموزع الحصري لإحدى أبرز علامات المركبات الهجينة في مملكة البحرين، لإطلاق حل تمويلي متكامل ومجمع للمركبات الكهربائية الهجينة. وتعكس هذه المبادرة توجهًا مدروسًا لتقليل العوائق العملية والمالية المرتبطة بالتحول إلى وسائل تنقل أكثر نظافة، وذلك من خلال دمج تمويل المركبة، وتأمين التكافل للمركبات لعدة سنوات، وباقة خدمة ممتدة ضمن قسط شهري واحد واضح وشفاف. ونتج عن ذلك منتج تمويلي يوفّر للزبائن وضوحًا ماليًا فعليًا، إلى جانب الاستفادة البيئية الناتجة عن اختيار مركبات منخفضة الانبعاثات.

كما تعكس هذه المبادرة قناعة البنك بأن الشراكات مع موزعي السيارات تمثل قناة فعّالة لتقديم حلول التمويل المسؤول على نطاق أوسع. ومن خلال الجمع بين الخبرات المالية للبنك والبنية التحتية لخدمات ما بعد البيع لدى الموزع وتشكيلة المركبات التي يوفرها، نجحت هذه الشراكة في تقديم تجربة ملكية متكاملة، تتسم بسهولة الوصول والراحة والتوافق مع الاعتبارات البيئية.

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

03 الإفصاحات البيئية – تفاصيل دقيقة

2. استهلاك الطاقة

في عام 2025، بلغ إجمالي استهلاك الطاقة في البنك 14,297.18 جيجا جول، ما يعكس أشمل حصر لاستهلاك الطاقة تم الإفصاح عنه حتى الآن. ويشمل ذلك استهلاك الديزل عبر الأصول المملوكة والمشغلة، واستهلاك الكهرباء عبر شبكة الفروع ومرافق البنك، ولأول مرة، استهلاك البنزين، الذي تم إدراجه ضمن نطاق الإفصاح اعتبارًا من عام 2025 كجزء من نهج أكثر شمولية في جمع بيانات الطاقة.

ولا تزال الكهرباء تمثل المصدر الرئيسي لاستهلاك الطاقة، حيث سجلت زيادة سنوية تقارب 8%، بما يعكس التوسع المستمر في نطاق العمليات التشغيلية للبنك. كما شهد استهلاك الديزل ارتفاعًا من 23.97 جيجا جول في عام 2024 إلى 29.67 جيجا جول في عام 2025، بما يتماشى مع زيادة النشاط التشغيلي.

ملاحظة: هناك عاملان يجب أخذهما في الاعتبار عند مقارنة هذه البيانات. أولًا، تم توسيع نطاق الإفصاح عن استهلاك الطاقة اعتبارًا من عام 2024 ليشمل الأثر التشغيلي الناتج عن عملية استحواذ، وهو ما يفسر الزيادة الملحوظة في الاستهلاك بين عامي 2023 و2024. ثانيًا، تم إدراج استهلاك البنزين لأول مرة في عام 2025، وبالتالي لا تتوفر بيانات مقارنة للسنوات السابقة لهذا البند، ولا تنطبق المقارنة السنوية عليه. وعليه، ينبغي مراعاة هذين العاملين عند تحليل الاتجاهات عبر فترة التقرير.

Energy (Absolute)	2023	2024	2025
ديزل (ليتر)	570	630	780
بترول (ليتر)	-	-	58,500
الكهرباء (kWh)	1,309,274	3,184,945	3,450,348

Energy (GJ)	2023	2024	2025
ديزل (ليتر)	21.68	23.97	29.67
بترول (ليتر)			1846.26
الكهرباء (kWh)	4,713.39	11,465.80	12421.25
إجمالي الطاقة (GJ)	**4,735.07**	**11,489.77**	**14297.18**

3. كثافة الطاقة

شهدت كثافة استهلاك الطاقة الإجمالية للبنك ارتفاعًا طفيفًا في عام 2025 مقارنة بعام 2024، ويُعزى ذلك جزئيًا إلى إدراج استهلاك البنزين ضمن نطاق الإفصاح لأول مرة. وبعد استبعاد هذا الأثر، يُظهر الاتجاه الأساسي لكثافة استهلاك الكهرباء – والتي تمثل المكون الأكبر – تحسنًا طفيفًا، مما يشير إلى إدارة أكثر كفاءة لاستهلاك الطاقة الأساسية مقارنة بقاعدة إيرادات البنك. كما ظلت كثافة استهلاك الديزل محدودة ومستقرة عبر فترات التقرير الثلاث.

ويُعزى الارتفاع الأكثر وضوحًا في الكثافة بين عامي 2023 و2024 بشكل رئيسي إلى التوسع في نطاق العمليات التشغيلية للبنك عقب عملية دمج أعمال كبيرة، والتي أدت إلى تغيير جوهري في كل من قاعدة استهلاك الطاقة ومقام الإيرادات. وعليه، ينبغي تفسير مقارنات الكثافة عبر هذه الفترة الانتقالية بحذر.

ملاحظة: تم إعادة بيان إيرادات السنة المالية 2024، وتعكس نسب الكثافة لذلك العام مقام الإيرادات بعد التعديل. كما أن إدراج استهلاك البنزين اعتبارًا من عام 2025 يتطلب أخذ هذا التغيير في نطاق الإفصاح بعين الاعتبار عند إجراء المقارنات مع الفترات السابقة.

Energy Intensity (GJ / Revenue BHD '000)	2023	2024	2025
Diesel	0.00009	0.00007	0.00008
Petrol	-	-	0.00479
Electricity	0.01922	0.03310	0.03224
Energy Intensity	**0.01930**	**0.03316**	**0.03711**

*Energy intensity is calculated as total energy consumption in gigajoules (GJ) divided by the Bank's total revenue expressed in BHD thousands (BHD '000). Revenue is used as the organisational metric as consistent and meaningful denominator for the Bank, enabling period-on-period comparability.

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

4. مزيج الطاقة

شكّلت الكهرباء بشكل مستمر النسبة الأكبر من مزيج الطاقة عبر جميع فترات التقرير، مما يعكس انخفاض الاعتماد النسبي على الوقود القائم على الاحتراق، وهو ما يتماشى مع طبيعة عمليات البنك في قطاع الخدمات المالية. كما ظلّت مساهمة الديزل في إجمالي المزيج محدودة ومستقرة، نظرًا لدوره المحدود ضمن نمط استهلاك الطاقة التشغيلي للبنك.

ومن أبرز التغيرات في مزيج الطاقة لعام 2025 إدراج البنزين كفئة قابلة للإفصاح لأول مرة، حيث شكّل ما يقارب 12.9% من إجمالي استهلاك الطاقة بعد تضمينه ضمن نطاق التقرير. وقد أدى ذلك إلى انخفاض نسبي في حصة الكهرباء ضمن المزيج مقارنة بالسنوات السابقة، رغم استمرار ارتفاع استهلاك الكهرباء من حيث القيمة المطلقة. وعليه، فإن هذا التغير في النسب يعكس توسع نطاق الإفصاح، وليس تحولًا هيكليًا في نمط استهلاك الطاقة لدى البنك. ولم يتم استخدام أي مصادر طاقة متجددة خلال فترة التقرير.

ملاحظة: لم يتم إدراج استهلاك البنزين ضمن نطاق الإفصاح في عامي 2023 و2024، وبالتالي لا تتوفر بيانات قابلة للمقارنة لهذا البند في الفترات السابقة. كما أن التوسع في نطاق العمليات التشغيلية للبنك اعتبارًا من عام 2024، نتيجة لعملية دمج أعمال، يؤثر كذلك على قابلية المقارنة بين الفترات المختلفة.

مزيج الطاقة (نسبة)	2023	2024	2025
وقود	**0.5%**	**0.2%**	**13.1%**
ديزل	0.5%	0.2%	0.2%
بترول	0.0%	0.0%	12.9%
الكهرباء	**99.5%**	**99.8%**	**86.9%**

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

03 الإفصاحات البيئية – تفاصيل دقيقة

5. انبعاثات غازات الدفيئة

شهد إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة لدى البنك ارتفاعًا ملحوظًا خلال فترة التقرير، مدفوعًا بتوسع العمليات، وتوسيع نطاق الإفصاح، وتعزيز قدرات القياس عبر مختلف نطاقات الانبعاثات.

انبعاثات النطاق الأول: ظلت انبعاثات النطاق الأول الناتجة عن استهلاك الديزل محدودة حتى عام 2024، حيث شكّلت نسبة ضئيلة من إجمالي انبعاثات البنك. ويعكس الارتفاع الملحوظ في عام 2025 إدراج استهلاك البنزين ضمن نطاق النطاق الأول لأول مرة.

انبعاثات النطاق الثاني: ارتفعت انبعاثات النطاق الثاني الناتجة عن استهلاك الكهرباء المشتراة – والتي تمثل أكبر فئة من انبعاثات البنك والمساهم الرئيسي في بصمته الكربونية – بنسبة 8%. وقد سُجّلت زيادة كبيرة في عام 2024 عقب توسع النطاق التشغيلي للبنك نتيجة عملية استحواذ، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في عدد المرافق واستهلاك الكهرباء المدرج ضمن نطاق الجرد.

انبعاثات النطاق الثالث: تم إدراج الإفصاح عن انبعاثات النطاق الثالث لأول مرة في السنة المالية 2024، ويقتصر نطاقه حاليًا على السفر الجوي لأغراض العمل. وقد ارتفعت الانبعاثات ضمن هذا النطاق في عام 2025 مع تطور أنظمة القياس وتحسن آليات جمع البيانات. ولا يزال توسيع نطاق الإفصاح ضمن النطاق الثالث مرهونًا بتوافر البيانات وتطبيق بروتوكولات التحقق.

ملاحظة: تتأثر اتجاهات الانبعاثات بثلاثة عوامل رئيسية: (1) التوسع في النطاق التشغيلي في عام 2024 نتيجة عملية استحواذ، مما يحد من قابلية المقارنة المباشرة مع عام 2023؛ (2) إدراج استهلاك البنزين ضمن النطاق الأول لأول مرة في عام 2025؛ و(3) التطبيق التدريجي لقياس انبعاثات النطاق الثالث اعتبارًا من عام 2024. وتعكس هذه التعديلات في نطاق الإفصاح التزام البنك بالشفافية والتحسين المستمر في الإفصاحات المتعلقة بالمناخ.

GHG Emissions (mt-CO2 eq)	2023	2024	2025
النطاق 1 للانبعاثات	1.52	1.68	139.77
النطاق 2 للانبعاثات	914.66	2,225.00	2410.41
النطاق 3 للانبعاثات	-	110.95	170.65
مجموع الانبعاثات	**916.18**	**2,337.63**	**2,720.83**

المنهجية

تم احتساب انبعاثات غازات الدفيئة باستخدام منهجية قائمة على النشاط، حيث يتم ضرب بيانات الاستهلاك الفعلية لكل مصدر من مصادر الانبعاثات في معامل الانبعاث المناسب لاحتساب إجمالي الانبعاثات بوحدة طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

وقد تم اعتماد معاملات انبعاثات النطاق الأول لكل من البنزين والديزل من قاعدة بيانات معاملات التحويل الخاصة بانبعاثات غازات الدفيئة الصادرة عن DEFRA . أما معاملات انبعاثات النطاق الثاني المتعلقة باستهلاك الكهرباء، فقد تم اعتمادها من قاعدة بيانات معاملات الانبعاثات الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة، باستخدام معامل الشبكة الكهربائية الخاص بمملكة البحرين.

ويتم التعبير عن جميع الانبعاثات بوحدة طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، وقد تم احتسابها بما يتماشى مع المعيار المؤسسي للمحاسبة والإفصاح عن غازات الدفيئة.

6. كثافة انبعاثات غازات الدفيئة

ارتفعت كثافة الانبعاثات لدى البنك لتصل إلى 3.88 طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة قياس في عام 2025. ويعكس الارتفاع الكبير في عام 2024 التوسع في النطاق التشغيلي وعملية الاستحواذ المشار إليهما أعلاه، في حين أن الزيادة الأكثر اعتدالًا في عام 2025 تتماشى مع استمرار نمو انبعاثات النطاق الثاني وإدراج استهلاك البنزين ضمن النطاق الأول لأول مرة.

ملاحظة: تظل قابلية المقارنة المباشرة لمؤشرات كثافة الانبعاثات بين سنة وأخرى محدودة، وذلك بسبب العوامل الموضحة في ملاحظة التفسير ضمن البند E.5 (انبعاثات غازات الدفيئة)، بما في ذلك التغيرات في النطاق التشغيلي، والإدراج التدريجي لمصادر الانبعاثات، وتطور نطاق القياس عبر مختلف النطاقات.

Emission Intensity	2023	2024	2025
مجموع الانبعاثات	916.18	2,337.63	2,720.83
إجمالي الانبعاثات المستخدمة في احتساب كثافة انبعاثات غازات الدفيئة	518	750	701
كثافة الانبعاثات	1.77	3.12	3.88

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

7. التخفيف من مخاطر المناخ

يتم دمج مخاطر المناخ ضمن الإطار الشامل لإدارة المخاطر المؤسسية في البنك كإجراء استباقي، بما يعكس نهج البنك في الاستعداد للمخاطر الناشئة بدلًا من الاكتفاء بالاستجابة للمخاطر المحددة. ويضمن هذا النهج المتكامل تقييم الاعتبارات المرتبطة بالمناخ بشكل منهجي عبر أبعاد المخاطر التشغيلية والمالية والائتمانية والتنظيمية، وذلك من خلال هياكل الحوكمة القائمة.

وعلى مستوى مجلس الإدارة، يتم استعراض القضايا المرتبطة بالمناخ من قبل اللجنة التنفيذية ضمن نطاق إشرافها الاستراتيجي. كما تتولى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر الإشراف على سياسات وأطر إدارة المخاطر في البنك، والتي تندرج ضمنها اعتبارات مخاطر المناخ. أما على مستوى الإدارة التنفيذية، فتقوم لجنة الائتمان والمخاطر بتطبيق سياسات إدارة المخاطر على أنشطة التمويل والعمليات التشغيلية، بما يشمل تقييم العوامل المرتبطة بالاستدامة أو المناخ عند الاقتضاء.

ويُدرك البنك أن التوجهات التنظيمية المتغيرة وديناميكيات السوق المرتبطة بخفض الانبعاثات قد تفرض اعتبارات انتقالية مستقبلية على بعض القطاعات وفئات الأصول. ويعكس تركيز البنك المتزايد على تمويل المركبات الهجينة والموفرة للطاقة، إلى جانب توجهه الأوسع نحو التمويل المتوافق مع معايير الاستدامة، نهجًا استباقيًا في إدارة محفظته التمويلية ضمن بيئة سوقية متغيرة.

وخلال فترة التقرير الحالية، لم يتم تحديد أي مخاطر مناخية جوهرية تستدعي مخصصات مالية أو تدخلات استراتيجية محددة. وسيواصل البنك متابعة التطورات المرتبطة بالمناخ، وتعزيز قدراته في تحديد وتقييم المخاطر خلال الفترات المقبلة.

8. استهلاك المياه

لا يُعدّ الماء موردًا رئيسيًا ضمن مدخلات العمليات لبنك يعمل في قطاع الخدمات المالية وبالحجم التشغيلي للبنك. ويقتصر الاستهلاك على الاستخدامات التشغيلية الاعتيادية عبر شبكة الفروع والمقر الرئيسي والمرافق الداعمة، وتشمل بشكل أساسي خدمات الصرف الصحي والمطابخ والصيانة العامة، دون وجود عمليات صناعية أو إنتاجية كثيفة الاستهلاك للمياه. ويقوم البنك بالإفصاح عن استهلاك المياه المرتبط بعملياته على أساس أفضل تقدير ممكن، وذلك في إطار التزامه بالشفافية وتقديم إفصاحات بيئية شاملة.

في عام 2025، ارتفع استهلاك المياه لدى البنك بشكل رئيسي نتيجة لتغيير في نطاق الإفصاح. فقد تم إدراج استهلاك المياه المرتبط بالمقر الرئيسي – والذي كان يُحتسب سابقًا ضمن ترتيبات الإيجار وبالتالي لا يُسجّل كمصروف منفصل – ضمن البيانات المُفصح عنها لأول مرة. كما أدى التوسع في شبكة الفروع الناتج عن أنشطة الاستحواذ إلى زيادة نطاق الاستهلاك المُبلغ عنه. ولم يتم إعادة بيان بيانات السنوات السابقة.

ملاحظة: تعكس الأرقام المعلنة استهلاك المياه عبر المرافق الواقعة ضمن النطاق التشغيلي للبنك لكل فترة تقرير، مع الأخذ في الاعتبار التوسع في هذا النطاق اعتبارًا من عام 2024 نتيجة إضافة مرافق جديدة عقب عملية دمج أعمال.

استهلاك المياه (متر مكعب)	2023	2024	2025
سحب المياه	2,211,000	3,107,100	7,295,000
إعادة تدوير المياه	0	0	0
كمية المياه المستهلكة	2,211,000	3,107,100	7,295,000

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

03 الإفصاحات البيئية – تفاصيل دقيقة

الورقية والنفايات العامة، ويتم رصدهما والإفصاح عنهما ضمن النطاق التشغيلي للبنك. وتنشأ النفايات الورقية بشكل رئيسي من وثائق الزبائن والعمليات الداخلية والمراسلات الإدارية. ويُدرك البنك أن استهلاك الورق والنفايات المرتبطة به يُعدان عنصرًا بيئيًا قابلًا للإدارة، ويرتبطان بشكل وثيق بأجندة التحول الرقمي المستمرة، والتي تشمل فتح الحسابات بدون أوراق، والكشوفات الرقمية، وسير العمل الإلكتروني الداخلي.أما النفايات العامة، فتشمل النفايات المكتبية ونفايات المرافق الناتجة عن العمليات اليومية عبر شبكة الفروع والمقر الرئيسي، بما في ذلك مواد التغليف والمستهلكات والنفايات التشغيلية العامة. ويتم التعامل مع كلا المسارين وفقًا للمتطلبات التنظيمية المعمول بها في مملكة البحرين فيما يتعلق بإدارة والتخلص من النفايات البلدية.

استهلاك المياه	2023	2024	2025
إجمالي النفايات المتولدة (كجم)	576,000	651,000	922,000
إجمالي استهلاك الورق (كجم)	15,313	1,997,653	3,498,450

10. أهداف خفض الانبعاثات

يرتكز نهج البنك الحالي في إدارة الانبعاثات على القياس الدقيق والرصد المستمر والإفصاح الشفاف عن مخزون انبعاثات غازات الدفيئة عبر النطاقات 1 و2 و3، وذلك بما يتماشى مع المعايير الدولية وأطر الإفصاح المعتمدة. ويأتي هذا العمل التأسيسي انطلاقًا من قناعة البنك بأن تحديد أهداف موثوقة يتطلب وجود خط أساس واضح ودقيق للانبعاثات. وحتى فترة التقرير الحالية، لا يخضع البنك لأهداف إلزامية لخفض الانبعاثات على المستوى الوطني أو القطاعي أو الإقليمي. ومع ذلك، يظل البنك ملتزمًا بمواءمة مسار انبعاثاته مع أهداف الاستدامة الوطنية في مملكة البحرين، بما في ذلك هدف الحياد الصفري، وكذلك دعم الأهداف ذات الصلة من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة المرتبطة بسياق عملياته. وتقع مسؤولية الإشراف على التزامات البنك المتعلقة بالانبعاثات والإفصاحات المرتبطة بها على عاتق لجنة التدقيق وإدارة المخاطر على مستوى مجلس الإدارة، حيث تتولى ضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية ذات الصلة، بما في ذلك متطلبات الإفصاح المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والمناخ، إضافة إلى متابعة مدى توافق البنك مع التوجهات والمتطلبات الوطنية والدولية المتطورة في هذا المجال. ومع استمرار تطور البيئة التنظيمية ونضوج قدرات البنك في القياس، يواصل البنك متابعة مستجدات وضع أهداف رسمية لخفض الانبعاثات. وفي حال صدور متطلبات تنظيمية جديدة تتعلق بأهداف الانبعاثات أو الإفصاحات المناخية، يلتزم البنك بالامتثال الكامل وفي الوقت المناسب لتلك المتطلبات، بما يتماشى مع التزاماته الأشمل في مجال الاستدامة.

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

04 الأثر الاجتماعي والمجتمعي – إفصاحات تفصيلية

المجتمع

المسؤولية الاجتماعية

يعكس نهج بنك السلام في المسؤولية الاجتماعية إدراكه بأن المؤسسة المالية بحجمها وانتشارها تضطلع بدور مؤثر في المجتمعات التي تخدمها، سواء كجهة عمل، أو كمزود للخدمات المالية، أو كمساهم في مسيرة التنمية الاقتصادية الأوسع في مملكة البحرين. وترتكز الأجندة الاجتماعية للبنك على التزامين متكاملين يتمثلان في الاستثمار في تطوير ورفاهية ومعاملة عادلة للقوى العاملة لديه، وتوجيه موارده المالية والمؤسسية نحو تحقيق قيمة اجتماعية مستدامة على مستوى المملكة.

ويتحقق الأثر الاجتماعي المباشر للبنك من خلال علاقته الوظيفية مع موظفيه، والتي تشمل التوظيف، والتعويضات، والتدريب والتطوير، والصحة والسلامة، ورعاية الموظفين. وباعتباره أحد المؤسسات المالية الإسلامية الراسخة في البحرين، يوظف البنك قوة عاملة كبيرة ومتنوعة عبر شبكة فروعه ومقره الرئيسي ووحداته التشغيلية. وإلى جانب التوظيف المباشر، تُسهم الأنشطة التجارية للبنك في توليد قيمة اقتصادية تمتد إلى سلاسل التوريد والشركاء التجاريين والمجتمعات التي يعيش ويعمل فيها زبائنه.

التوافق الوطني والدولي

تضع رؤية البحرين الاقتصادية 2030 تنمية رأس المال البشري، وتعزيز توظيف الكوادر الوطنية في القطاع الخاص، وتطوير منظومة الرفاه الاجتماعي في صميم أجندة التنمية طويلة المدى للمملكة. وتعكس ممارسات البنك في إدارة القوى العاملة، والتزامه بسياسات التوطين، ومبادراته المجتمعية مصممة للإسهام بشكل مباشر في هذه الأولويات، بما يعكس التوقع بأن يضطلع القطاع المالي الخاص بدور فاعل ومسؤول في التنمية الاجتماعية على المستوى الوطني. وعلى الصعيد الدولي، يستند أداء البنك الاجتماعي إلى أهداف التنمية المستدامة الأكثر ارتباطًا بسياق قواه العاملة ومجتمعه، وهي الهدف الثالث (الصحة الجيدة والرفاه)، والهدف الرابع (التعليم الجيد)، والهدف الثامن (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، والهدف العاشر (الحد من أوجه عدم المساواة).الإشراف والصلاحياتيعمل بنك السلام ضمن إطار إشرافي منظم يربط بين المساءلة على مستوى مجلس الإدارة والمسؤوليات التنفيذية على مستوى الإدارة. وتندرج القضايا الاجتماعية، بما في ذلك ممارسات القوى العاملة، ورفاه الموظفين، والمساهمة المجتمعية، ضمن نطاق الحوكمة الأشمل للمجلس. وتتولى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة الإشراف على المخاطر الاجتماعية الجوهرية، بما في ذلك تلك المرتبطة بإدارة القوى العاملة، والصحة والسلامة المهنية، والتزامات البنك تجاه أصحاب المصلحة.وعلى مستوى الإدارة التنفيذية، تتحمل إدارة الموارد البشرية المسؤولية الرئيسية عن القضايا المتعلقة بالقوى العاملة، بما يشمل التوظيف، والتعويضات، وإدارة الأداء، والتدريب والتطوير، ورفاه الموظفين. كما يتم إدارة الالتزام بسياسات التوطين ومتطلبات التوظيف الوطني ضمن هذه الإدارة، بالتنسيق مع وحدات الأعمال المعنية. أما مبادرات الاستثمار المجتمعي وبرامج المسؤولية الاجتماعية، فتتم إدارتها من خلال الجهة المختصة بالاتصال المؤسسي وإدارة علاقات أصحاب المصلحة. ويضمن وجود إطار حوكمة منظم التعامل مع القضايا الرئيسية ضمن

ركيزة البنك الاجتماعية تتم إدارتها وتحديد أولوياتها بشكل فعّال. إطار السياساتيمثل موظفو البنك أهم أصوله المؤسسية وأكثرها تأثيرًا، وهم القناة الرئيسية التي تُجسَّد من خلالها قيمه وتُبنى عبرها علاقاته مع الزبائن والمجتمع. وانطلاقًا من ذلك، اعتمد البنك سياسة موارد بشرية رسمية تشكّل الإطار الحوكمي لممارساته المتعلقة بالموارد البشرية، بما يضمن إدارة جميع مراحل العلاقة الوظيفية بدرجة عالية من الاتساق والعدالة والمساءلة. وتشمل هذه السياسة مختلف مراحل دورة حياة الموظف، بدءًا من التوظيف والاختيار، مرورًا ببرامج التعريف والتأهيل، وصولًا إلى الشروط والأحكام التي تنظم العلاقة الوظيفية اليومية.كما تغطي السياسة أطر إدارة الأداء التي تدعم ثقافة التطوير المستمر والمساءلة، وبرامج التدريب والاستثمار في تنمية القدرات بما يتماشى مع أولويات الأفراد والمؤسسة، إلى جانب معايير واضحة لسلوك الموظفين مدعومة بإجراءات تأديبية عادلة وشفافة. وتعكس هذه العناصر مجتمعة التزام البنك بتوفير بيئة عمل داعمة وعادلة، تمكّن الموظفين من الإسهام بفعالية في تحقيق أهداف البنك. دعم الاقتصاد المحلي من خلال الشمول الماليإلى جانب دوره كجهة عمل، يسهم البنك في تعزيز النسيج الاجتماعي في مملكة البحرين من خلال المنتجات والخدمات المالية التي يقدمها للأفراد والشركات والمجتمعات في مختلف أنحاء المملكة. ويُسهم إتاحة الوصول إلى حلول تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية عبر خدمات الأفراد، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والخدمات المصرفية للشركات، في تمكين الزبائن من اغتنام الفرص الاقتصادية، والاستثمار في التعليم والإسكان، وبناء مرونة مالية تتماشى مع قيمهم.

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

04 الأثر الاجتماعي والمجتمعي – إفصاحات تفصيلية

ويكتسب دعم البنك لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية اجتماعية خاصة، نظرًا للدور الذي تؤديه هذه المؤسسات في خلق فرص العمل وتعزيز النشاط الاقتصادي على مستوى المجتمع. ومن خلال توفير تمويل ميسر لهذه الشريحة، يُسهم البنك بشكل مباشر في تنويع الاقتصاد الخاص في مملكة البحرين وتعزيز مرونته، وهو ما يمثل أولوية محورية ضمن أجندة التحول الاقتصادي لرؤية البحرين 2030.

ويرى البنك أن الشمول المالي يمثل في آنٍ واحد التزامًا اجتماعيًا ومبدأً تجاريًا سليمًا. إذ إن توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية ليشمل الفئات غير المخدومة أو الناشئة يعزز من حضور البنك وأهميته داخل المجتمع، ويسهم في تحقيق الهدف الأوسع المتمثل في بناء اقتصاد عادل وشامل يتيح المشاركة للجميع.

المبادرات الاجتماعية الرئيسية

الاستثمار في الكوادر الوطنية المستقبلية في مملكة البحرين

في عام 2025، أطلق البنك مبادرة للتوجيه المهني والتدريب استهدفت طلبة المدارس الثانوية في مختلف أنحاء مملكة البحرين، بهدف تعريف الشباب البحريني بمسارات العمل في قطاع الصيرفة الإسلامية وتزويدهم بالمعرفة الأساسية في مجال التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية.

وقد تم تصميم البرنامج ليستوعب طلبة الصفوف من العاشر إلى الثاني عشر، من المدارس الحكومية

والمدارس الخاصة، بطاقة استيعابية تصل إلى 100 مشارك. وتضمن البرنامج التدريبي أسبوعًا من التعلم المنظم والتفاعلي، قدّمه موظفون ذوو خبرة من البنك، وشمل مبادئ الصيرفة الإسلامية، والأطر التنظيمية والحكومية، والاتجاهات الناشئة في التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي، إضافة إلى الاطلاع المباشر على بيئة العمل المصرفي والوظائف المختلفة داخل الإدارات.

وتعكس هذه المبادرة إدراك البنك بأن الإسهام الاجتماعي الفعّال يبدأ بالاستثمار في تنمية الكوادر الوطنية التي ستشكل مستقبل القطاع المالي في مملكة البحرين على المدى الطويل. ومن خلال استهداف الطلبة في مرحلة مبكرة من مسيرتهم الأكاديمية والمهنية، يدعم البرنامج اتخاذ قرارات واعية بشأن التعليم والمسارات المهنية، بما يسهم بشكل مباشر في تحقيق أولوية وطنية تتمثل في بناء قوة عاملة بحرينية مؤهلة وجاهزة للمستقبل، بما يتماشى مع تطلعات رؤية البحرين 2030.

تطوير الكفاءات الوطنية من خلال برامج تدريب عملي منظمة

استقبل برنامج التدريب الصيفي السنوي للبنك، في نسخته التاسعة عشرة على التوالي (2025)، عدد 45 طالبًا جامعيًا من أبرز الجامعات المحلية والدولية، ليُسجل أكبر عدد مشاركين في تاريخ البرنامج. وقد تم تصميم البرنامج، الذي يمتد لشهرين، لتزويد المشاركين بخبرة عملية في الوظائف المصرفية الأساسية، والتعرف على آليات العمل بين الإدارات المختلفة، واكتساب المهارات المهنية اللازمة للتعامل مع بيئة الخدمات المالية المتسارعة.

وقد ركزت نسخة عام 2025 على موضوعات معاصرة، من أبرزها التنمية المستدامة من خلال الابتكار والذكاء الاصطناعي، بما يعكس التوجه الاستراتيجي للبنك

وتركيزه على تقاطع مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية مع التحول الرقمي. ويُعد برنامج التدريب الصيفي السنوي أحد أبرز وأهم مساهمات البنك في تنمية رأس المال البشري الوطني. فمن خلال توفير تجربة مهنية منظمة قائمة على الإرشاد والتوجيه لطلبة الجامعات في مرحلة مبكرة من مسيرتهم المهنية، يسهم البنك بشكل مباشر في إعداد كوادر وطنية مؤهلة وجاهزة للمستقبل، وهو ما يمثل أولوية محورية ضمن رؤية البحرين 2030 والتزامات البنك في مجال التوطين.

تعزيز الثقافة المالية لدى الشباب من خلال التعلم التفاعلي

في عام 2025، شارك البنك للعام الثالث على التوالي في مبادرة "مدينة الشباب 2025"، وهي منصة وطنية تُعنى بتمكين الشباب وتطوير مهاراتهم، وذلك من خلال تقديم برنامج توعوي تفاعلي في مجال الثقافة المالية مصمم خصيصًا للشباب البحريني.

وجاء البرنامج تحت عنوان "الحياة مع بنك السلام"، حيث تم تصميمه كتجربة تعليمية قائمة على المحاكاة، يمر خلالها المشاركون بسلسلة من السيناريوهات المالية الواقعية، ويُطلب منهم اتخاذ قرارات مالية تعكس ظروف الحياة الحقيقية. واختُتمت كل جلسة بنقاش تفاعلي موجه، يقوم خلاله المشاركون بتقييم الآثار قصيرة وطويلة المدى لقراراتهم، بما يعزز الفهم العملي لأهمية التخطيط المالي والسلوك المالي المسؤول.

وهدفت المبادرة إلى تجاوز الأساليب التقليدية للتثقيف المالي، من خلال وضع المشاركين في صميم التجربة التعليمية، بما يجعل المفاهيم المالية

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

مفاهيم سهلة الفهم، تفاعلية، وقابلة للتطبيق بشكل مباشر في الحياة اليومية. وتعكس مشاركة البنك المتواصلة في هذه المنصة قناعته بأن الثقافة المالية تمثل استثمارًا اجتماعيًا أساسيًا، يسهم في إعداد جيل أكثر وعيًا وقدرة مالية، ويدعم الهدف الوطني الأوسع المتمثل في بناء مجتمع قائم على المعرفة واقتصاد يتمتع بالمرونة، بما يتماشى مع رؤية البحرين 2030.

مبادرة توعوية وجمع تبرعات بقيادة الموظفين لدعم مرضى السرطان

خلال فترة التقرير، استضاف البنك مبادرة توعوية وجمع تبرعات بقيادة الموظفين دعمًا لشهر التوعية بسرطان الثدي والبروستاتا. وجمعت المبادرة موظفين من مختلف إدارات البنك في جهد جماعي يهدف إلى تعزيز الوعي ودعم الأبحاث والرعاية المرتبطة بمرض السرطان في مملكة البحرين، حيث تم جمع مبلغ إجمالي قدره 3,000 دينار بحريني من خلال تبرعات تطوعية من الموظفين.

وأُقيمت الفعالية في المقر الرئيسي للبنك، وتضمنت أركانًا توعوية وأنشطة صحية ومحطات للتبرع، صُممت جميعها لتعزيز مشاركة الموظفين وزيادة الوعي بأهمية الكشف المبكر والتثقيف الصحي المرتبط بالسرطان. كما شارك ممثلون من إحدى الجهات الوطنية المتخصصة في دعم مرضى السرطان، حيث قدموا رؤى متخصصة حول الوقاية وأهمية التشخيص المبكر.

وقد جاءت هذه المبادرة انطلاقًا من روح التضامن بين الموظفين والمشاركة التطوعية، وليس ضمن برامج خارجية مفروضة، مما يعكس التزام البنك بتعزيز بيئة عمل قائمة على التعاطف والمسؤولية المشتركة والانخراط المجتمعي الحقيقي.

تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الابتكار الرقمي

في عام 2025، أطلق البنك تطبيقًا مصرفيًا رقميًا مخصصًا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في خطوة تعزز التزامه بتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية لهذه الفئة التي تمثل ركيزة أساسية في اقتصاد القطاع الخاص في مملكة البحرين وأجندة رؤية 2030. وقد صُمم التطبيق لمعالجة التحديات العملية التي تواجه هذه الفئة، حيث يتيح للعملاء الجدد فتح الحسابات والتسجيل رقميًا دون الحاجة إلى زيارة الفرع، كما يمكّن العملاء الحاليين من إدارة حساباتهم، واعتماد المدفوعات، وتنفيذ طلبات الخدمات عن بُعد. كما ساهم التكامل مع منصة الخدمات المصرفية للأعمال الحالية للبنك في تبسيط تجربة الانضمام، وتقليل الإجراءات الإدارية، وتوحيد الخدمات الرقمية ضمن واجهة واحدة سهلة الاستخدام.

وتعكس هذه المبادرة قناعة البنك بأن تحقيق الشمول المالي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب توفير خدمات مصرفية تتسم بالسهولة والكفاءة والتوافق مع طبيعة أعمال هذه الفئة. ومن خلال إلغاء الحاجة إلى زيارة الفروع وتمكين الإدارة المالية بشكل فوري، أتاح البنك وصولًا فعليًا للخدمات المصرفية لرواد الأعمال الذين قد يواجهون تحديات زمنية أو لوجستية في إدارة علاقتهم المصرفية.

ومن منظور الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، تحمل هذه المبادرة بُعدًا بيئيًا أيضًا، حيث يسهم تقليل الاعتماد على العمليات الورقية وزيارات الفروع المرتبطة بفتح الحسابات وإدارة المعاملات الرقمية في دعم هدف البنك الأوسع المتمثل في خفض بصمته البيئية التشغيلية.

الاستثمار في تمكين المرأة القيادية وتعزيز القدرات التنفيذية

في عام 2025، دعم البنك مشاركة عدد من موظفاته في البرنامج الوطني للقيادات التنفيذية للمرأة البحرينية، وهو مبادرة وطنية تهدف إلى تعزيز تمثيل المرأة البحرينية في المناصب القيادية ومواقع صنع القرار. وقد تم تنفيذ البرنامج بالتعاون مع مؤسسة دولية رائدة، حيث أتاح للمشاركات اكتساب مهارات قيادية متقدمة وقدرات تنفيذية استراتيجية تتماشى مع الأجندة الوطنية الأوسع للتنمية المستدامة وتعزيز الشمول.

وخلال فترة التقرير، أنهت إحدى الموظفات من إدارة الخزينة والمؤسسات المالية البرنامج بنجاح، فيما بدأت موظفتان أخريان من إدارتي المالية والتدقيق الداخلي مشاركتهما ضمن الدفعة اللاحقة. ويعكس استمرار مشاركة عدة موظفات عبر دفعات متتالية من البرنامج التزامًا مؤسسيًا واضحًا ومستدامًا، ويؤكد قناعة البنك بأن تطوير القيادات النسائية يتطلب استثمارًا منظمًا ومستمرًا.

وتتوافق مشاركة البنك في هذا البرنامج بشكل مباشر مع أولويات رؤية البحرين 2030 المتعلقة بتنمية رأس المال البشري وتعزيز دور المرأة البحرينية في المناصب القيادية ضمن القطاع الخاص. كما تسهم هذه المبادرة في دعم أجندة التنوع والشمول داخل البنك، من خلال ضمان إتاحة مسارات تطوير واضحة ودعم مؤسسي يمكّن الموظفات من التقدم نحو المناصب العليا والتنفيذية.

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

04 الأثر الاجتماعي والمجتمعي – إفصاحات تفصيلية

1. تكوين القوى العاملة

يتم الإفصاح عن تركيبة القوى العاملة في البنك عبر ثلاثة أبعاد: الجنس، والفئة العمرية، ونوع التوظيف. وقد شهدت القوى العاملة توسعًا ملحوظًا بين عامي 2023 و2024، بما يعكس الزيادة في عدد الموظفين عقب عملية الاستحواذ في عام 2024، والتي أدت إلى إدراج عدد كبير من الموظفين الإضافيين ضمن نطاق التقرير.

وظلت القوى العاملة في البنك تعتمد بالكامل على التوظيف بدوام كامل طوال فترة التقرير، دون الاعتماد على ترتيبات العمل بدوام جزئي. كما ظل تمثيل الجنسين مستقرًا خلال السنوات الثلاث، حيث شكّل الذكور نحو 68% من إجمالي القوى العاملة، مقابل 32% للإناث، وهي نسبة حافظت على استقرارها خلال أعوام 2023 و2024 و2025.

أما من حيث الفئة العمرية، فتتركز الغالبية ضمن الفئة بين 30 و50 عامًا، والتي شهدت نموًا في نسبتها من إجمالي القوى العاملة لتصل إلى 85% في عام 2025. وفي المقابل، شهدت فئة ما دون 30 عامًا تراجعًا طفيفًا، حيث بلغت 9% في عام 2025 مقارنةً بـ 11% في العامين السابقين.

فيما ظلت نسبة الموظفين الذين تزيد أعمارهم عن 50 عامًا منخفضة ومستقرة طوال فترة التقرير. كما يحتفظ البنك ببرنامج تدريب عملي يُدار بشكل منفصل كأحد مسارات استقطاب الكفاءات، حيث يوفر فرصًا لطلبة الجامعات لاكتساب خبرة مهنية أولية ضمن بيئة عمل منظمة. ويتم الإفصاح عن أعداد المتدربين بشكل منفصل، ولا يتم تضمينهم ضمن إجمالي عدد القوى العاملة.

Workforce Composition	2023	2024	2025
مجموع القوى العاملة	**518** (100%)	**750** (100%)	**701** (100%)
حسب الجنس			
ذكر	**354** (68%)	**507** (68%)	**474** (68%)
أنثى	**164** (32%)	**243** (32%)	**227** (32%)
حسب الفئة العمرية			
أقل من 30 سنة	**55** (11%)	**86** (11%)	**61** (9%)
30 – 50 سنة	**430** (83%)	**606** (81%)	**597** (85%)
أكثر من 50 سنة	**33** (6%)	**58** (8%)	**43** (6%)
حسب نوع التوظيف			
موظفون بدوام كامل	**518** (100%)	**750** (100%)	**701** (100%)
موظفون بدوام جزئي	**0**	**0**	**0**
متدربون	**91**	**103**	**75**

2. عمل الأطفال والعمل القسري

- يلتزم البنك التزامًا راسخًا بممارسات التوظيف الأخلاقية، مع عدم التسامح مطلقًا مع عمالة الأطفال أو العمل القسري في جميع عملياته وعلاقاته التجارية. ويندرج هذا الالتزام ضمن الإطار الحوكمي الأوسع للموارد البشرية في البنك، والذي يشمل سياسة الموارد البشرية، ومدونة سلوك الموظفين، ودليل الموارد البشرية، حيث تحدد هذه الوثائق معايير واضحة لأهلية التوظيف وشروطه، مع الالتزام الكامل بقانون العمل في القطاع الأهلي في مملكة البحرين (القانون رقم 36 لسنة 2012).
- وخلال فترة التقرير، لم يتم رصد أي مخاطر تتعلق بعمالة الأطفال أو العمل القسري، كما لم يتم تسجيل أي مخالفات في هذا الشأن. وتخضع سياسات التوظيف في البنك لمراجعة دورية على مستوى مجلس الإدارة ومن خلال الجهات الإدارية المختصة، بما في ذلك إدارة الموارد البشرية، لضمان استمرار توافقها مع المتطلبات القانونية المعمول بها وأفضل الممارسات المتطورة.

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

3. معدل دوران الموظفين

يتم الإفصاح عن معدل دوران الموظفين بالقيم المطلقة وكذلك كنسبة من إجمالي القوى العاملة، مع تقديم تحليل تفصيلي حسب الجنس والفئة العمرية. ويتم عرض توزيع الجنس والفئات العمرية كنسبة من إجمالي حالات المغادرة، وليس من إجمالي القوى العاملة، وذلك لتوفير فهم أدق للخصائص الديموغرافية للموظفين المغادرين.

في عام 2025، بلغ معدل دوران الموظفين في البنك 6%، مما يشير إلى استقرار نسبي في مستويات الاحتفاظ بالقوى العاملة. وقد شكّل الذكور النسبة الأكبر من إجمالي حالات المغادرة خلال السنوات الثلاث، حيث بلغت نسبتهم 72% في عام 2025. وفي المقابل، مثّلت مغادرة الإناث نسبة أقل خلال الفترة، تراوحت بين 20% و39%.

أما حسب الفئة العمرية، فقد استحوذت فئة 30 إلى 50 عامًا على النسبة الأكبر من إجمالي حالات المغادرة، حيث بلغت 69% في عام 2025، وهو ما يعكس بشكل عام حصتها الأكبر من إجمالي القوى العاملة. بينما شكّلت الفئة العمرية أقل من 30 عامًا نسبة محدودة من المغادرين بلغت 15% في عام 2025، في حين مثّلت الفئة العمرية فوق 50 عامًا نسبة 15% من إجمالي حالات المغادرة خلال العام نفسه.

معدل دوران الموظفين	2023	2024	2025
نارودلا عومجم*	**64** (12%)	**20** (3%)	**39** (6%)
سمجلا بسح			
ذكر	**39** (61%)	**16** (80%)	**28** (72%)
أنثى	**25** (39%)	**4** (20%)	**11** (28%)
ةيرمعلا ةئفلا بسح*			
أقل من 30	**1** (2%)	**3** (15%)	**6** (15%)
30 - 50	**49** (77%)	**10** (50%)	**27** (69%)
أكثر من 50 سنة	**14** (22%)	**7** (35%)	**6** (15%)

4. نسبة الأجور بين الجنسين

يراقب البنك تكافؤ الأجور بين الجنسين كجزء من التزامه الأوسع بممارسات توظيف عادلة ومنصفة. ويتم التعبير عن نسبة الأجور بين الجنسين على أساس متوسط الأجر الوسيط للإناث مقارنة بمتوسط الأجر الوسيط للذكور، بما يوفر مؤشرًا على العدالة الهيكلية في الأجور عبر القوى العاملة، بمعزل عن توزيع المناصب أو مستويات الأقدمية.

وفي الحالات التي توجد فيها فروقات في الأجور، فإنها تعود إلى عوامل مثل المستوى الوظيفي، وسنوات الخبرة، والتخصص الوظيفي، وليس إلى الجنس. وقد تم تصميم إطار التعويضات في البنك لضمان أن تستند قرارات الأجور إلى متطلبات الوظيفة وأداء الفرد، دون أن يكون للجنس أي تأثير في تحديد الأجر.

بلغت نسبة متوسط الأجر الوسيط للإناث إلى متوسط الأجر الوسيط للذكور في البنك 0.63 في عام 2024، وارتفعت بشكل طفيف إلى 0.65 في عام 2025، مما يعكس تحسنًا محدودًا وإيجابيًا خلال فترة التقرير.

نسبة الأجور بين الجنسين	2024	2025
ىلإ ثانإل طيسولا رجألا طسوتم ةبسن روكذلل طيسولا رجألا طسوتم	0.63	0.65

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

04 الأثر الاجتماعي والمجتمعي – إفصاحات تفصيلية

5. الصحة والسلامة

سجّل البنك صفر إصابات في مكان العمل، وصفر حالات وفاة، وصفر أيام عمل مفقودة نتيجة إصابات مرتبطة بالعمل خلال فترات التقرير الثلاث الأخيرة، وهو أداء متسق يعكس فعالية أنظمة الصحة والسلامة المهنية المعتمدة عبر شبكة الفروع والمقر الرئيسي والمرافق التشغيلية.وبحكم طبيعة عمله كمؤسسة في قطاع الخدمات المالية، يُعدّ مستوى المخاطر التشغيلية لدى البنك منخفضًا نسبيًا مقارنة بالقطاعات الصناعية أو الإنتاجية. ومع ذلك، يلتزم البنك بنهج منظم في إدارة السلامة المهنية، بما يضمن الامتثال الكامل للمتطلبات البلدية المعمول بها في مملكة البحرين. ويتم تطبيق معايير السلامة بشكل متسق في جميع المواقع، وتشمل صيانة المرافق، والاستعداد للطوارئ، وظروف العمل العامة التي يخضع لها جميع الموظفين. ويواصل البنك التزامه بالحفاظ على هذا السجل، مع ترسيخ بيئة عمل تضع صحة وسلامة ورفاه الموظفين ضمن أولوياته المؤسسية الدائمة.

الصحة والسلامة	2023	2024	2025
Total Number of Injuries or Fatalities	0	0	0
Total Lost Days due to Work Injury	0	0	0

6. عدم التمييز

يلتزم البنك بالحفاظ على بيئة عمل خالية من التمييز، بما يضمن تكافؤ الفرص في جميع جوانب العلاقة الوظيفية، بما في ذلك التوظيف، وشروط العمل، وإدارة الأداء، وتوزيع المهام، وذلك بغض النظر عن الجنس أو العرق أو أي من الخصائص المحمية الأخرى وفقًا لما تنص عليه القوانين المعمول بها. وتندرج مبادئ عدم التمييز ضمن سياسة الموارد البشرية ومدونة سلوك الموظفين في البنك، واللتين تخضعان لمراجعة دورية على مستوى مجلس الإدارة ومن خلال إدارة الموارد البشرية، لضمان استمرار توافقهما مع قانون العمل في القطاع الأهلي في مملكة البحرين (القانون رقم 36 لسنة 2012) والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة.

ورغم عدم اعتماد سياسة مستقلة مخصصة لعدم التمييز، فإن الإطار الحالي للسياسات يضمن تطبيق هذه المبادئ بشكل متسق عبر جميع السياقات التشغيلية والوظيفية. كما يوفر البنك آليات رسمية لتقديم الشكاوى والتظلمات، تتيح للموظفين رفع أي ملاحظات أو شكاوى تتعلق بالتمييز أو سلوكيات بيئة العمل. وقد صُممت هذه الآليات لضمان مراجعة جميع الحالات ومعالجتها بشكل سريع وعادل مع الحفاظ على السرية المناسبة. وخلال فترة التقرير، لم يتم تسجيل أي حالات تمييز، مما يعكس فعالية الإطار الوقائي المعتمد والتزام البنك ببيئة عمل قائمة على الاحترام والمساواة والشمول.

7. التوطين

حافظ البنك على نسبة مرتفعة ومستقرة من المواطنين البحرينيين ضمن القوى العاملة لديه طوال فترة التقرير، بما يعكس التزامه بدعم أهداف التوظيف الوطني بما يتماشى مع أولويات التنمية الاقتصادية في مملكة البحرين.

في عام 2023، شكّل المواطنون 92% من إجمالي القوى العاملة، وارتفعت هذه النسبة بشكل طفيف إلى 93% في عام 2024، واستمرت عند المستوى نفسه خلال عام 2025. ويُلاحظ أن هذه النسبة ظلت مستقرة رغم التغيرات في إجمالي عدد الموظفين، مما يشير إلى أن التعديلات في القوى العاملة خلال الفترة لم تؤثر بشكل غير متناسب على الموظفين البحرينيين.

ويظل مستوى التوطين في البنك متوافقًا مع المتطلبات التنظيمية، مما يعزز دوره كمساهم فاعل في دعم التوظيف الوطني ضمن قطاع الخدمات المالية.

توطين القوى العاملة	2023	2024	2025
إجمالي عدد المواطنين في القوى العاملة	478	696	653
نسبة المواطنين كجزء من إجمالي القوى العاملة	92%	93%	93%

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

8. الاستثمار المجتمعي

يقيس البنك التزامه بالاستثمار المجتمعي من خلال المساهمات المالية الموجهة إلى المبادرات الاجتماعية والتعليمية والخيرية، وذلك كنسبة من إجمالي الإيرادات. ويوفر هذا النهج أساسًا متسقًا وقابلًا للمقارنة لتقييم حجم مساهمة البنك في المجتمع مقارنةً بأدائه المالي، انطلاقًا من قناعة مفادها أن الاستثمار الاجتماعي الفعّال ينبغي أن يتناسب مع القدرات المؤسسية.

وشملت أنشطة الاستثمار المجتمعي للبنك خلال فترة التقرير مجموعة من المبادرات، من بينها تطوير الشباب وتعزيز الثقافة المالية، وحملات التبرع الخيرية بقيادة الموظفين، ودعم مبادرات التوعية الصحية الوطنية، إضافة إلى الشراكات مع المؤسسات التعليمية والمجتمعية. وتعكس هذه المساهمات توجهًا مدروسًا نحو توجيه الموارد إلى مجالات ذات احتياج مجتمعي حقيقي وأولوية وطنية.

وقد شهد إجمالي الإنفاق على المسؤولية الاجتماعية للشركات ارتفاعًا ملحوظًا في عام 2025، بما يعكس زيادة جوهرية في حجم الاستثمار المجتمعي مقارنة بالسنوات السابقة. وكنسبة من إجمالي الإيرادات، ارتفع الإنفاق إلى 0.4% في عام 2025، مقارنة بـ 0.19% في عام 2024 و0.28% في عام 2023.

الاستثمارات المجتمعية	2023	2024	2025
إجمالي الإنفاق على المسؤولية الاجتماعية للشركات	677,000	658,000	1600,000
الإنفاق على المسؤولية الاجتماعية للشركات (كنسبة مئوية من إجمالي الإيرادات)	0.28%	0.19%	0.42%

9. حقوق الإنسان

يلتزم البنك بمبادئ حقوق الإنسان في جميع جوانب عملياته وعلاقاته التجارية. وعلى الرغم من عدم اعتماد سياسة مستقلة مخصصة لحقوق الإنسان، إلا أن هذه المبادئ مدمجة ضمن الإطار الحوكمي القائم للبنك، بما في ذلك سياسة الموارد البشرية، ومدونة سلوك الموظفين، ودليل الموارد البشرية، بما يضمن توافق ممارسات البنك مع الالتزامات القانونية المعمول بها والمعايير الدولية المعترف بها في مجال حقوق الإنسان.

ويغطي نهج البنك مختلف جوانب حقوق الإنسان ذات الصلة بطبيعة عملياته، بما في ذلك حظر العمل القسري وعمالة الأطفال، وعدم التمييز في التوظيف. وتمتد هذه الالتزامات إلى سلسلة القيمة الأوسع للبنك، حيث يُتوقع أن تُدار العلاقات التجارية بطريقة لا تسهم، بشكل مباشر أو غير مباشر، في انتهاك حقوق الإنسان.

وتخضع سياسات البنك لمراجعة دورية على مستوى مجلس الإدارة ومن خلال الجهات الإدارية المعنية، لضمان استمرار توافقها مع قانون العمل في القطاع الأهلي في مملكة البحرين والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة. وخلال فترة التقرير، لم يتم تسجيل أو رصد أي انتهاكات لحقوق الإنسان.

حقوق الإنسان	2023	2024	2025
عدد حالات الانتهاكات التي تم تحديدها كحالات انتهاك لحقوق الإنسان	0	0	0

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

04 الأثر الاجتماعي والمجتمعي – إفصاحات تفصيلية

10. تركيبة الإدارة

يتيتم الإفصاح عن تركيبة الإدارة عبر ثلاثة مستويات وظيفية رئيسية: الكفاءات المهنية في بداية المسار الوظيفي، والإدارة الوسطى، والإدارة العليا، مع تفصيل كل مستوى حسب الجنس. ويوفر هذا التصنيف رؤية واضحة لتوزيع القوى العاملة عبر مستويات الأقدمية المختلفة، إلى جانب هيكل التمثيل بين الجنسين.

تتوزع القوى العاملة في البنك عبر هذه المستويات الثلاثة، حيث تمثل الكفاءات المهنية في بداية المسار الوظيفي الشريحة الأكبر من إجمالي الموظفين، مع تسجيل انخفاض طفيف في عددهم خلال عام 2025 عقب النمو الذي تحقق في عام 2024. وظل التمثيل بين الجنسين ضمن هذه الفئة مستقرًا، حيث شكّل الذكور نحو 64% مقابل 36% للإناث خلال السنوات الثلاث.

وشهدت الإدارة الوسطى نموًا تدريجيًا طوال فترة التقرير، بما يعكس استمرار تطور الهيكل التنظيمي للبنك. كما سجل تمثيل الإناث في هذا المستوى تحسنًا طفيفًا، حيث ارتفع من 26% في عامي 2023 و2024 إلى 27% في عام 2025، مما يشير إلى تقدم تدريجي للكوادر النسائية نحو المناصب الإدارية المتوسطة.

أما الإدارة العليا، فقد ظلت ثابتة عند ثلاثة أفراد طوال فترة التقرير، وجميعهم من الذكور في الوقت الحالي، وهو ما يقر البنك بأنه مجال يستدعي مزيدًا من التركيز ضمن جهوده لتعزيز التنوع والشمول وتطوير القيادات.

ملاحظة: نظرًا لعملية الاستحواذ التي تمت خلال فترة التقرير، قد تظهر بعض الفروقات الطفيفة بين التصنيفات المختلفة والإجماليات المجمعة لبعض المؤشرات، وذلك نتيجة استمرار جهود مواءمة البيانات.

*قرادإلا ةبيكرت	2023	2024	2025
الكفاءات المهنية في بداية المسار الوظيفي	**317**	**460**	**407**
ذكر	204 (64%)	292 (63%)	260 (64%)
أنثى	113 (36%)	168 (37%)	147 (36%)
الإدارة الوسطى	**198**	**287**	**294**
ذكر	147 (74%)	212 (74%)	214 (73%)
أنثى	51 (26%)	75 (26%)	80 (27%)
الإدارة العليا	**3**	**3**	**3**
ذكر	3 (100%)	3 (100%)	3 (100%)
أنثى	0 (0%)	0 (0%)	0 (0%)

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

11. التطوير والتدريب

واصل البنك الاستثمار في أجندة تعلم واسعة ومنظمة خلال عام 2025، شملت المهارات المصرفية الفنية، والامتثال التنظيمي، والقدرات الرقمية، وتطوير القيادات، ورفاه الموظفين. وتم توجيه جزء كبير من البرامج التدريبية نحو تعزيز المعرفة الرقمية ومهارات الذكاء الاصطناعي على مختلف مستويات المؤسسة، حيث تراوحت البرامج بين التوعية الأساسية بالذكاء الاصطناعي ووصولًا إلى برامج متقدمة على مستوى القيادات التنفيذية، شملت استراتيجيات الذكاء الاصطناعي، وهندسة الأوامر (Prompt Engineering)، والأدوات المعتمدة على الوكلاء الذكيين، بما يعكس إدراك البنك لأهمية الذكاء الاصطناعي كمهارة أساسية لقواه العاملة.

كما ساهمت برامج تدريبية مكمّلة في مجالات علوم البيانات، و Power BI، وMicrosoft Copilot، والحوسبة السحابية في تعزيز القدرات الرقمية للبنك. وظل الامتثال وإدارة المخاطر من الركائز الأساسية في خطة التدريب، حيث شارك الموظفون في برامج تغطي مكافحة غسل الأموال، ومعايير اعرف عميلك (KYC)، والامتثال للعقوبات، والتوعية بالاحتيال، وخصوصية البيانات، والأمن السيبراني، ومتطلبات بازل IV. كما تم تقديم برامج تعريفية إلزامية للموظفين الجدد شملت الامتثال، وأمن المعلومات، والحوكمة الشرعية، والموارد البشرية، بما يضمن مستوى أساسي موحد من المعرفة عبر المؤسسة.

وحظيت الصيرفة الإسلامية والحوكمة الشرعية باهتمام خاص، من خلال مشاركة الموظفين في مؤتمرات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، واجتماعات الهيئات الشرعية، وبرامج الشهادات المهنية في الصيرفة والتمويل الإسلامي، بما يعزز التزام البنك بالعمليات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

كما تم تنفيذ برامج لتطوير القيادات والمهارات المهنية عبر مختلف المستويات الوظيفية، بدءًا من برامج المراحل المبكرة وصولًا إلى مبادرات إعداد القيادات العليا. وشملت المسارات المتخصصة برامج مثل برنامج تسريع القيادة النسائية (HEC) وبرنامج إعداد القيادات

بيردتلاو ريوطتلا	2023	2024	2025
*بيردتلا تااعاس طسوتم	72	77	115
حسب الجنس			
ذكر	69	80	115
أنثى	80	71	115

للمديرين من خلال صندوق الوقف، مما يعكس التزام البنك بتنمية المواهب بشكل شامل وتعزيز تكافؤ الفرص بين الجنسين في التقدم الوظيفي. وشارك الموظفون كذلك في عدد من المؤتمرات والمنتديات المتخصصة، من بينها GITEX Global، وFintech Forward، وMoney 2020، وSeamless Middle East، ومؤتمر Leap، بما يعزز ارتباط البنك بأحدث الاتجاهات في قطاع الخدمات المالية.

ويتم الإفصاح عن متوسط ساعات التدريب لكل موظف على مستوى إجمالي، مع تفصيلها حسب الجنس، بما يوفر مؤشرًا على حجم الاستثمار في التعلم ومدى توزيعه بشكل عادل. وقد شهد متوسط ساعات التدريب ارتفاعًا ملحوظًا خلال فترة التقرير، حيث ارتفع من 72 ساعة في عام 2023 إلى 77 ساعة في عام 2024، وصولًا إلى 115 ساعة في عام 2025، أي بزيادة قدرها 60% مقارنة بسنة الأساس، مما يعكس زيادة كبيرة في استثمار البنك في تطوير موظفيه.

ومن حيث التوزيع حسب الجنس، بلغ متوسط ساعات التدريب للذكور 69 ساعة في عام 2023 و80 ساعة في عام 2024، بينما بلغ للإناث 80 ساعة و71 ساعة خلال نفس الفترة. وفي عام 2025، تساوى متوسط ساعات التدريب ليصل إلى 115 ساعة لكل من الذكور والإناث، بما يعكس توزيعًا عادلًا لفرص التعلم دون تمييز بين الجنسين.

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

05 الحوكمة – الإفصاحات التفصيلية

الحوكمة

النزاهة المؤسسية

يعكس نهج بنك السلام في الحوكمة إدراكه بأن نزاهة ومصداقية أي مؤسسة مالية تتحدد في نهاية المطاف بجودة أطر اتخاذ القرار، ومستوى المساءلة لدى قيادتها، ومدى الاتساق في تطبيق قيمها عبر جميع أنشطتها. وتُعد الحوكمة الرشيدة الأساس الذي تُبنى عليه ثقة أصحاب المصلحة وتُحافظ عليه، كما تمثل الآلية التي يتم من خلالها تنفيذ التزامات البنك التجارية والاجتماعية والبيئية. وقد تم تصميم إطار الحوكمة في البنك بما يضمن الشفافية والمساءلة والسلوك الأخلاقي على جميع المستويات، ويوفر الأساس الهيكلي الذي تستند إليه أجندة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

هيكل الحوكمة

يرتكز هيكل الحوكمة في البنك على مجلس إدارة محدد الصلاحيات بوضوح، يتمتع بتنوع في الخبرات والتخصصات، بما يمكّنه من الإشراف الاستراتيجي الفعّال واتخاذ قرارات مدروسة. ويدعم المجلس عدد من اللجان الرئيسية، كل منها مختص بجانب محدد من جوانب الحوكمة، وتشمل: اللجنة التنفيذية، ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر، ولجنة المكافآت، ولجنة الترشيحات وحوكمة الشركات.

وعلى المستوى التشغيلي، يعتمد البنك مجموعة متكاملة من السياسات الحوكمية وأنظمة الرقابة الداخلية المصممة لحماية مصالح أصحاب المصلحة وضمان الالتزام بالسلوك الأخلاقي بشكل متسق. وتشمل هذه السياسات مدونة السلوك، وسياسات الامتثال، وإرشادات الهدايا والضيافة، وضوابط التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وآليات الإبلاغ عن المخالفات، بما يضمن مجتمعةً عمل البنك بنزاهة، والتعامل مع أي تضارب محتمل في المصالح بشفافية.

ويعمل البنك في إطار امتثال كامل للمتطلبات التنظيمية للجهات الرقابية في مملكة البحرين، بما في ذلك مصرف البحرين المركزي، ووزارة الصناعة والتجارة، وبورصة البحرين. ويضمن هذا الالتزام التنظيمي توافق ممارسات الحوكمة في البنك مع أعلى المعايير المطبقة على المؤسسات المالية الإسلامية المرخصة في المملكة. وعلى الصعيد الدولي، يستند التزام البنك في مجال الحوكمة إلى الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة (السلام والعدل والمؤسسات القوية) والهدف السابع عشر (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف)، بما يعكس إدراك البنك بأن الحوكمة المؤسسية القوية تُعد أساسًا لتحقيق ممارسات أعمال مستدامة ومسؤولة.

إطار السياسات

يتم تفعيل آليات الحوكمة في البنك من خلال إطار سياسات منظم يحدد معايير واضحة للسلوك، ويرسخ المساءلة، ويوفر الآليات التي يتم من خلالها فرض السلوك الأخلاقي ومراقبته عبر مختلف إدارات المؤسسة.

وفي صميم هذا الإطار تأتي مدونة سلوك الموظفين، التي تحدد المعايير السلوكية المتوقعة من جميع الموظفين في أنشطتهم المهنية اليومية، بما يشمل الالتزامات المتعلقة بالسرية، وتضارب المصالح، والاستخدام المسؤول لموارد المؤسسة. وتوفر المدونة مرجعية أخلاقية أساسية يتم على أساسها تقييم سلوك الموظفين، وتُطبق على جميع المستويات والوظائف داخل المؤسسة.

ويعتمد البنك سياسة مخصصة لمكافحة الفساد تحظر الرشوة، ومدفوعات التسهيل، وأي شكل من أشكال السلوك غير المشروع المرتبط بأنشطته، سواء كان ذلك مع جهات حكومية أو أطراف من القطاع الخاص أو أي من أصحاب المصلحة. وتُستكمل هذه السياسة بسياسات تنظيم الهدايا والضيافة والتعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، والتي تحدد حدودًا واضحة ومتطلبات إفصاح وآليات اعتماد، بما يضمن إدارة العلاقات التجارية بشفافية ومن دون تأثير غير مبرر.

كما توفر سياسة الإبلاغ عن المخالفات في البنك قناة رسمية وآمنة تمكّن الموظفين وأصحاب المصلحة من الإبلاغ عن أي سلوك غير أخلاقي أو مخالفات للسياسات أو حالات سوء سلوك محتملة، دون الخوف من أي إجراءات انتقامية. ويُعد هذا النظام عنصرًا أساسيًا في ترسيخ ثقافة المساءلة داخل البنك، حيث يضمن الالتزام بمعايير الحوكمة ليس فقط من خلال السياسات، بل أيضًا عبر بيئة مؤسسية تتيح طرح المخاوف ومعالجتها بشكل مناسب.

وتخضع هذه السياسات مجتمعة لمراجعة دورية على مستوى مجلس الإدارة لضمان استمرار ملاءمتها ومواءمتها للمتطلبات التنظيمية وفعاليتها، بما يعكس التزام البنك بالحفاظ على إطار حوكمة ديناميكي يستجيب للتطورات التنظيمية والأخلاقية المتغيرة.

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

المبادرات الرئيسية في الحوكمة

تعزيز إطار الحوكمة

في عام 2025، عقد البنك اجتماع الجمعية العامة غير العادية، حيث وافق المساهمون على مجموعة من القرارات ذات الأثر المباشر على الحوكمة.

وقد تمت الموافقة على تعديل النظام الأساسي للبنك لتوسيع نطاق الأنشطة المسموح بها، بما يشمل منصات التجارة الرقمية، وخدمات البيع بالتجزئة عبر الإنترنت، وتسويق وتوزيع المنتجات المالية نيابةً عن أطراف ثالثة. ويعكس ذلك التوجه الاستراتيجي للبنك نحو التنويع الرقمي، كما يهيئ إطار الحوكمة لاستيعاب نموذج أعمال متطور.

كما وافق المساهمون على تحديث معايير عضوية مجلس الإدارة، من خلال رفع متطلبات التأهيل للمرشحين لتشمل الحصول على مؤهل جامعي ذي صلة، وخبرة لا تقل عن عشر سنوات في قطاع الخدمات المالية، بالإضافة إلى خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات كـ "شخص معتمد" ضمن مؤسسة مالية خاضعة للتنظيم. ويعزز هذا التعديل التزام البنك برفع كفاءة مجلس الإدارة، وترسيخ متطلبات الخبرة والمعرفة لدى أعلى هيئة حوكمة في البنك.

وتعكس هذه القرارات مجتمعة قاعدة مساهمين نشطة ومتفاعلة، إلى جانب إطار حوكمة قادر على الاستجابة للفرص الاستراتيجية والتطورات في السوق.

إعادة اعتماد شهادة ISO 9001:2015 – إدارة التدقيق الشرعي

خلال فترة التقرير، حصلت إدارة التدقيق الشرعي في البنك على إعادة اعتماد شهادة الجودة ISO 9001:2015 لنظام إدارة الجودة للمرة الثانية على التوالي، وذلك من قبل جهة اعتماد دولية معترف بها.

ويُعد البنك أول مصرف إسلامي في القطاع المصرفي في مملكة البحرين يحصل على هذه الشهادة، وهو إنجاز تم الحفاظ عليه وتعزيزه من خلال دورة تدقيق متتالية.

وتُعد شهادة ISO 9001:2015 من أكثر المعايير الدولية انتشارًا في مجال أنظمة إدارة الجودة، حيث تحدد مبادئ ومتطلبات المراقبة المنهجية وقياس وتحسين العمليات التشغيلية بشكل مستمر. ويكتسب تطبيق هذا المعيار على وظيفة التدقيق الشرعي أهمية خاصة، إذ يُرسخ معايير الجودة المعترف بها عالميًا ضمن وظيفة محورية تضمن التزام البنك بمبادئ الصيرفة الإسلامية وسلامة إطار الحوكمة الشرعية لديه.

وتعكس إعادة الاعتماد التزام إدارة التدقيق الشرعي المستمر بالعمل وفق أعلى المعايير المهنية، وجهودها المتواصلة لمواءمة ممارسات التدقيق مع أفضل الممارسات الدولية. ومن منظور الحوكمة، يعزز هذا الإنجاز مصداقية واستقلالية وظيفة الإشراف الشرعي في البنك، ويوفر لأصحاب المصلحة تأكيدًا خارجيًا معتمدًا على جودة واتساق عمليات الامتثال الشرعي.

تعزيز البنية التحتية الرقمية ومرونة الأمن السيبراني

خلال فترة التقرير، استكمل البنك اتفاقية لنقل عمليات مركز البيانات الرئيسي إلى منشأة معتمدة من المستوى الثالث، والتي تُعد من أعلى المعايير المعترف بها من أعلى التصنيفات المعترف بها لموثوقية مراكز البيانات ومرونتها التشغيلية.

وتمثل هذه الخطوة نقلة نوعية في البنية التحتية التقنية الأساسية للبنك، لما لها من تأثير مباشر على أمن البيانات، واستمرارية الخدمات، وقابلية التوسع الرقمي على المدى الطويل.

ويتطلب معيار المستوى الثالث (Tier III) قابلية الصيانة المتزامنة لجميع الأنظمة الحيوية، بما يضمن إمكانية إجراء أعمال الصيانة والتحديث دون التأثير على العمليات التشغيلية القائمة. وبالنسبة لمؤسسة مالية بحجم وانتشار البنك، فإن هذا المستوى من المرونة يُعد عنصرًا أساسيًا في الوفاء بالتزاماته المتعلقة بحماية البيانات، وإدارة مخاطر الأمن السيبراني، وضمان استمرارية تقديم الخدمات دون انقطاع، وهي جميعها عناصر تقع في صميم الحوكمة السليمة وثقة الزبائن.

ومن منظور الحوكمة، يعكس هذا الاستثمار النهج الاستباقي الذي يتبعه البنك في إدارة مخاطر التكنولوجيا والأمن السيبراني، من خلال ضمان توافق الأسس المادية والتشغيلية للبنية التحتية الرقمية مع حساسية البيانات التي يحتفظ بها وتوقعات زبائنه والجهات التنظيمية وسائر أصحاب المصلحة. كما يشكل هذا التوجه جزءًا من أجندة التحول الرقمي الأشمل للبنك، بما يعزز قدرته على الابتكار بشكل آمن ومستدام في ظل التطورات المتسارعة في قطاع الخدمات المالية.

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

05 الحوكمة – الإفصاحات التفصيلية

1. تكوين مجلس الإدارة

يتألف مجلس إدارة البنك من تسعة أعضاء، يشكّل الأعضاء المستقلون غالبيتهم بواقع ستة أعضاء، بما يعكس هيكل حوكمة يهدف إلى تعزيز الموضوعية والحياد وضمان ممارسة فعّالة للإشراف بعيدًا عن الإدارة التنفيذية. أما الأعضاء الثلاثة الآخرون فيشغلون مناصب أعضاء غير تنفيذيين، دون وجود أعضاء تنفيذيين في المجلس، مما يعزز الفصل بين الحوكمة والإدارة اليومية.

ويتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من قبل المساهمين، وتبلغ مدة عضويتهم ثلاث سنوات، بما يتماشى مع متطلبات الحوكمة المعمول بها والنظام الأساسي للبنك. كما تخضع تركيبة المجلس لمعايير التأهيل المعتمدة من قبل المساهمين، والتي تشترط امتلاك الأعضاء خبرات ذات صلة بالقطاع ومؤهلات تنظيمية بصفة "شخص معتمد" ضمن مؤسسة مالية مرخصة.

وخلال فترة التقرير الحالية، بلغت نسبة تمثيل المرأة في مجلس الإدارة صفرًا، ويقر البنك بأن هذا يمثل مجالًا يستدعي مزيدًا من الاهتمام في إطار جهوده الأوسع لتعزيز التنوع والشمول على مستوى القيادات.

ويدعم مجلس الإدارة أربع لجان رئيسية، لكل منها نطاق عمل ومسؤوليات إشرافية محددة.

تتولى اللجنة التنفيذية الإشراف على القضايا الاستراتيجية والتشغيلية التي تتطلب توجيهًا من المجلس بين اجتماعاته الدورية، حيث تعمل ضمن حدود الصلاحيات المفوضة لها لضمان استمرارية الحوكمة وسرعة اتخاذ القرار في القضايا الجوهرية.

أما لجنة التدقيق وإدارة المخاطر، فتشرف على نزاهة التقارير المالية للبنك، وبيئة الرقابة الداخلية، وأطر إدارة المخاطر، والامتثال للمتطلبات التنظيمية ذات الصلة. كما تضطلع بمسؤولية الإشراف على

قرادإلا سلجم نيوكت	2025
مجموع الأعضاء	9
النساء في المجلس	0
الأعضاء غير التنفيذيين	3
الأعضاء التنفيذيين	0
الأعضاء المستقلين	6
الفترة	3 years
التمثيل	Elected

الإفصاحات المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وضمان كفاية وموثوقية الضوابط المرتبطة بإعداد تقارير الاستدامة.

وتتولى لجنة المكافآت الإشراف على تصميم وتطبيق إطار المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا، بما يضمن توافق هياكل التعويضات مع تحقيق القيمة على المدى الطويل، وتعزيز ممارسات المخاطر الرشيدة، ومراعاة مصالح المساهمين وأصحاب المصلحة.

فيما تختص لجنة الترشيحات وحوكمة الشركات بالإشراف على تركيبة مجلس الإدارة، وخطط التعاقب الوظيفي، وترشيح الأعضاء وفقًا لمعايير التأهيل المعتمدة. كما تتابع التزام البنك بمعايير الحوكمة المعمول بها وأفضل الممارسات، وتشرف على التقييم الدوري لفعالية المجلس ولجانه.

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

2. المفاوضات الجماعية

- يلتزم البنك التزامًا كاملًا باحترام حقوق موظفيه فيما يتعلق بحرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية، ويُقرّ بأن هذه الحقوق تُعد من الركائز الأساسية لعلاقة عمل عادلة ومنصفة. ويخضع نهج البنك في هذا الجانب لأحكام قانون العمل في القطاع الأهلي في مملكة البحرين (القانون رقم 36 لسنة 2012)، والذي يشكّل الإطار القانوني العام لحقوق الموظفين والتزامات أصحاب العمل في المملكة.
- ومن الناحية العملية، يتم التعامل مع شكاوى الموظفين وملاحظاتهم بشكل فعّال من خلال آليات داخلية معتمدة، تشمل إجراءات رسمية للتظلمات وقنوات تواصل مباشرة مع إدارة الموارد البشرية. وقد تم تصميم هذه الآليات لضمان الاستماع إلى شكاوى الموظفين ومراجعتها ومعالجتها بشكل سريع وعادل وبما يحفظ السرية، الأمر الذي يحدّ من الحاجة إلى اللجوء إلى آليات التفاوض الجماعي الرسمية، مع الحفاظ على بيئة عمل قائمة على التواصل المفتوح والاحترام المتبادل والمساءلة.
- وحتى فترة التقرير الحالية، لا يخضع أي من موظفي البنك لاتفاقيات مفاوضة جماعية.

3. آلية الإبلاغ عن المخالفات

- تُرسّخ سياسة الإبلاغ عن المخالفات في البنك آلية رسمية وآمنة تتيح الإبلاغ عن أي حالات سوء سلوك أو مخالفات للسياسات أو ممارسات غير أخلاقية، وتشمل هذه الآلية أعضاء مجلس الإدارة وجميع الموظفين بما في ذلك العاملين المؤقتين، إضافة إلى الأطراف الخارجية التي قد ترصد مخالفات خلال تعاملها مع البنك.
- وتشمل الحالات التي يمكن الإبلاغ عنها – على سبيل المثال لا الحصر – عدم الالتزام بالسياسات الداخلية أو المتطلبات القانونية، والاحتيال، وسوء استخدام موارد المؤسسة، ومخاطر السلامة، والأضرار البيئية، وأي سلوك يتعارض مع المعايير الأخلاقية للبنك. وقد تم تصميم هذه السياسة لضمان إمكانية الإبلاغ عن مثل هذه الحالات عبر قناة واضحة ومحددة وسرية وقائمة على المساءلة.
- ويتولى رئيس إدارة الامتثال دور مسؤول الإبلاغ عن المخالفات، حيث تُوجّه البلاغات إلى جهة الاتصال المعتمدة، والتي تتولى بدورها رفعها إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر. وفي حال عدم توفر جهة الاتصال المعتمدة، يتم توجيه البلاغات مباشرة إلى رئيس لجنة التدقيق وإدارة المخاطر، بما يضمن استمرارية قنوات التصعيد دون انقطاع.
- وتُعد السرية ركيزة أساسية في هذه السياسة، حيث لا يتم الإفصاح عن هوية المُبلّغ إلا عند الضرورة القصوى لأغراض التحقيق، كما يتم التعامل مع جميع البلاغات بدرجة عالية من الحساسية. ويُكفل للمُبلّغين حماية كاملة من أي شكل من أشكال الانتقام أو الإضرار أو المضايقة، وأي معاملة سلبية يتعرض لها المُبلّغ نتيجة تقديمه للبلاغ تُعد بحد ذاتها حالة تستوجب التصعيد إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر.

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

05 الحوكمة – الإفصاحات التفصيلية

4. خصوصية البيانات

- يحافظ البنك على إطار شامل لحماية وخصوصية البيانات يتماشى مع قانون حماية البيانات الشخصية في مملكة البحرين، وبما يتوافق مع المعايير الدولية المعترف بها في مجال حوكمة البيانات. وينظم هذا الإطار عمليات جمع ومعالجة وتخزين وإتلاف البيانات الشخصية الخاصة بالزبائن والموظفين وجميع أصحاب المصلحة الآخرين، ويستند إلى مبادئ السرية والأمن والشفافية والامتثال التنظيمي.
- يتم جمع البيانات الشخصية من خلال التفاعلات المباشرة، والأنظمة الآلية، ومصادر خارجية، وذلك على أسس قانونية محددة وفقًا لقانون حماية البيانات الشخصية، بما في ذلك الموافقة الصريحة، والضرورة التعاقدية، والالتزام القانوني، وحماية المصالح الحيوية، والأغراض التجارية المشروعة. ويطبق البنك معايير مشددة عند معالجة فئات البيانات الحساسة، بما في ذلك المعلومات الصحية والسجلات الجنائية والبيانات البيومترية. ولا يتم الاحتفاظ بالبيانات البيومترية المستخدمة لأغراض التحقق بعد إتمام عملية المصادقة، كما تخضع معالجة جميع البيانات الحساسة لضوابط إضافية تتناسب مع طبيعتها ومستوى المخاطر المرتبط بها.
- وتُجرى عمليات نقل البيانات الدولية، عند الاقتضاء، وفقًا لمتطلبات قانون حماية البيانات الشخصية والأطر القانونية ذات الصلة، مع تطبيق ضمانات مناسبة تكفل الحفاظ على مستويات الحماية للبيانات بغض النظر عن الجهة القضائية التي يتم نقل البيانات إليها.
- ويلتزم البنك بحماية حقوق أصحاب البيانات وفقًا للقانون، بما في ذلك الحق في الوصول إلى البيانات الشخصية وتصحيحها أو محوها أو تقييد معالجتها، إضافة إلى الحق في سحب الموافقة في الحالات التي تستند فيها المعالجة إلى الموافقة. وقد تم تصميم الإجراءات الداخلية لضمان التعامل مع هذه الطلبات بكفاءة وضمن الأطر الزمنية المحددة قانونًا، بما يعكس التزام البنك بحوكمة بيانات شفافة وسريعة الاستجابة.
- ويتم الحفاظ على أمن البيانات من خلال الاستثمار المستمر في الضوابط التقنية والتنظيمية المناسبة، بما في ذلك التشفير، وأنظمة الحماية (الجدران النارية)، وبروتوكولات الوصول الآمن. كما تعزز برامج التوعية والتدريب لدى الموظفين الالتزام بمعايير السرية عبر المؤسسة. وتخضع الجهات الخارجية المقدمة للخدمات لمتطلبات مماثلة في حماية البيانات، بما يضمن تطبيق معايير الخصوصية الخاصة بالبنك بشكل متسق عبر منظومته التشغيلية.
- ويتم الاحتفاظ بالبيانات الشخصية فقط للفترة اللازمة لتحقيق الغرض من جمعها، وذلك وفقًا للمتطلبات التنظيمية والقانونية والمحاسبية. وعند انتهاء فترة الاحتفاظ، يتم إخفاء هوية البيانات أو إتلافها بشكل آمن. ويواصل البنك متابعة التطورات في قوانين حماية البيانات والممارسات المعتمدة في هذا المجال، مع تحديث إطاره عند الحاجة لضمان الامتثال المستمر والإدارة المسؤولة لبيانات أصحاب المصلحة.

---

5. إفصاحات الاستدامة

- تم إعداد تقرير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية الحالي للبنك بالاستناد إلى متطلبات الإفصاح الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. وقد تم استخدام هذا الإطار كمرجع توجيهي لتحديد الموضوعات الجوهرية، وتنظيم الإفصاحات عبر محاور البيئة والمجتمع والحوكمة، وعرض بيانات الأداء بطريقة متسقة وقابلة للمقارنة وذات قيمة لأصحاب المصلحة.
- كما تتماشى التزامات البنك في مجال الاستدامة مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، حيث تم ربط الإفصاحات بالأهداف الأكثر ارتباطًا بسياق عمليات البنك وأولوياته الاستراتيجية.
- ويوفر هذا التوافق إطارًا مرجعيًا دوليًا معترفًا به، يتيح وضع أداء البنك في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن السياق الأوسع لأجندة الاستدامة العالمية.
- وينظر البنك إلى هذا التقرير باعتباره خطوة تأسيسية ضمن مسار تطوير قدراته في مجال الإفصاح عن الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، مع التوجه نحو تعزيز مستوى الدقة، وتوسيع نطاق الإفصاح، وزيادة مستوى التحقق الخارجي في التقارير المستقبلية.

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

6. إدارة تضارب المصالح

- يعتمد البنك سياسة لإدارة تضارب المصالح تنظم آليات تحديد والإفصاح وإدارة حالات التضارب الفعلية أو المحتملة على جميع مستويات المؤسسة، بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة، وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية، والإدارة التنفيذية العليا. ويُطلب من جميع المعنيين تقديم إقرار سنوي بالاستقلالية وتضارب المصالح إلى أمين سر المجلس، بما يوفر أساسًا منهجيًا وموثقًا لرصد حالات التضارب بشكل مستمر. وفي حال وجود تضارب مصالح أو احتمالية حدوثه فيما يتعلق بموضوع معين، يتعين على الشخص المعني الامتناع عن المشاركة في أي نقاش أو قرار ذي صلة. وفي الحالات التي لا يمكن فيها معالجة التضارب بشكل كافٍ من خلال الامتناع أو غيره من الإجراءات، يلتزم البنك بالانسحاب الكامل من العلاقة أو المعاملة المعنية، تأكيدًا على أولوية نزاهة الحوكمة على الاعتبارات التجارية.
- واستكمالًا لذلك، تعتمد سياسة توظيف الأقارب إطارًا واضحًا لإدارة توظيف أقارب الموظفين الحاليين وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية. وتحدد هذه السياسة نطاق العلاقات العائلية المشمولة وإجراءات التوظيف والتعيين المتعلقة بها، بما يضمن أن تتم جميع القرارات المرتبطة بتوظيف الأقارب بشكل شفاف ومتسق، وبما يحول دون نشوء أي تضارب في المصالح. وتعزز هذه السياسات مجتمعة التزام البنك بالسلوك الأخلاقي، واتخاذ القرارات بحيادية، والالتزام بأعلى معايير الحوكمة المؤسسية عبر مختلف عملياته وهياكل الحوكمة.

7. مدونة قواعد سلوك الموردين

- على الرغم من أن البنك لا يعتمد مدونة سلوك مستقلة للموردين، إلا أن أنشطة المشتريات تُدار من خلال سياسات وإجراءات داخلية شاملة تضمن النزاهة والشفافية والسلوك الأخلاقي في جميع مراحل عملية الشراء. ويتم التعامل مع المشتريات التي تقل عن حد مالي معين كمصروفات نقدية بسيطة، بينما تتم معالجة واعتماد المشتريات التي تتجاوز هذا الحد وفقًا لضوابط داخلية وأطر اعتماد محددة.
- ويُجري البنك عمليات فحص وتحقيق شاملة عند إدراج الموردين والمتعاقدين، تشمل التحقق من الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها والمعايير الأخلاقية ذات الصلة. ويضمن هذا النهج إدارة علاقات سلسلة التوريد بما يتماشى مع التزام البنك الأوسع بممارسات أعمال مسؤولة قائمة على حوكمة سليمة.

8. المكافآت المرتبطة بالاستدامة

- يُدرك البنك الأهمية الاستراتيجية لمواءمة الحوافز المالية مع أهداف الاستدامة طويلة الأجل، ويلتزم بالدمج التدريجي لاعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن أطره التشغيلية والحوكمية. ومع ذلك، لم يتم حتى الآن اعتماد هيكل رسمي للمكافآت أو الحوافز المرتبطة بالاستدامة والمبنية بشكل مباشر على مؤشرات أداء الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. ويعتزم البنك دراسة تطوير مثل هذا الإطار مع نضوج برنامجه في هذا المجال، وبما يتماشى مع تطور المتطلبات التنظيمية وتوقعات السوق.

تقرير الاستدامة 2025 (يتبع)

05 الحوكمة – الإفصاحات التفصيلية

9. الأخلاقيات ومكافحة الفساد

- تُعدّ النزاهة الأخلاقية ومنع الفساد من الركائز الأساسية في إطار حوكمة البنك وهويته كمؤسسة مالية إسلامية موثوقة. ويتم تفعيل نهج البنك في مكافحة الفساد من خلال سياسة مخصصة لمكافحة الرشوة والفساد، والتي ترسّخ موقفًا واضحًا وصارمًا بعدم التسامح مطلقًا مع أي ممارسات رشوة أو سلوكيات فاسدة في جميع جوانب عمليات البنك وعلاقاته التجارية.
- وتحظر هذه السياسة جميع أشكال الرشوة، بما في ذلك – على سبيل المثال لا الحصر – المدفوعات النقدية، والعمولات غير المشروعة، والهدايا أو الضيافة المقدمة بقصد التأثير غير المشروع، ووعود التوظيف، والتبرعات الخيرية المقدمة بهدف الحصول على ميزة تجارية أو الحفاظ عليها. وتسري هذه الضوابط على جميع الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة، وكذلك على أي أطراف خارجية تعمل نيابة عن البنك، بما يضمن امتداد المعايير الأخلاقية للبنك عبر منظومته التشغيلية الأوسع.
- وعلى مستوى الإدارة، يتحمل مسؤول الامتثال المسؤولية الرئيسية عن استلام الشكاوى أو الملاحظات المتعلقة بهذه السياسة والتحقيق فيها ومعالجتها. وفي الحالات التي تنطوي على أهمية جوهرية أو آثار مؤسسية كبيرة، يتم تصعيدها إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر على مستوى مجلس الإدارة، بما يضمن خضوع قضايا مكافحة الفساد لإشراف حوكمي رفيع المستوى. ويوفر هذا الهيكل المزدوج للمساءلة – الذي يجمع بين التحقيق على مستوى الإدارة والإشراف على مستوى المجلس – إطارًا قويًا ومتكاملًا لإدارة مخاطر الفساد.
- ويُستكمل إطار مكافحة الفساد لدى البنك بسياسة مكافحة غسل الأموال، التي تضع ضوابط وإجراءات منهجية للوقاية من أنشطة غسل الأموال واكتشافها ومعالجتها، إلى جانب رصد المعاملات المشبوهة. وتشكل هذه السياسات معًا إطارًا متكاملًا للحد من الجرائم المالية، يعكس التزام البنك بالعمل بنزاهة والامتثال الكامل للمتطلبات التنظيمية، وحماية مصالح الزبائن والمساهمين والنظام المالي ككل.
- كما تتم متابعة التزام الموظفين بهذه السياسات بشكل مستمر. وخلال فترة التقرير، بلغت نسبة الامتثال لسياسة مكافحة الرشوة والفساد 100% بين موظفي البنك، وهو ما يعكس فعالية جهود التوعية والتدريب والرقابة في ترسيخ ثقافة السلوك الأخلاقي داخل المؤسسة.

10. الضمان الخارجي

- يدرك البنك أن التحقق الخارجي يلعب دورًا متزايد الأهمية في تعزيز مصداقية ودقة وقابلية مقارنة إفصاحات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، من خلال توفير تأكيد مستقل لأصحاب المصلحة بأن المعلومات المُفصح عنها تمثل بصورة عادلة وموثوقة أداء البنك في مجال الاستدامة.
- وفي الوقت الحالي، لا يُعد التحقق الخارجي لبيانات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية متطلبًا إلزاميًا بموجب الأنظمة المعمول بها في مملكة البحرين، كما لا يقوم البنك في هذه المرحلة بالحصول على تأكيد مستقل من طرف ثالث على تقاريره في هذا المجال. ويتم حاليًا ضمان سلامة ودقة المعلومات المُفصح عنها من خلال عمليات داخلية قوية لجمع البيانات ومراجعتها والتحقق منها، بإشراف الجهات الإدارية المختصة وتحت مظلة الحوكمة على مستوى مجلس الإدارة.

بنك السلام ش.م.ب.
ص. ب. 18282، المنامة، مملكة البحرين

علاقات المستثمرين
هاتف: 3399 1713 973+
البريد الالكتروني: investors@alsalambank.com
www.alsalambank.com